جامعة قاصدي مرباح- ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية

و علوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم الاقتصادية

تخصص: بنوك و مالية

بعنوان:

استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية

دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة و وكالاتها (ورقلة – تقرت)2007-2009

من إعداد الطالبة: سعاد بن طرية

أعضاء لجنة المناقشة:

د.	**أستاذ محاضر**		**رئيسا**
د. محمد الجموعي قريشي	**أستاذ محاضر**	**جامعة ورقلة**	**مقررا**
د.	**أستاذة محاضرة**	**جامعة**	**عضوا**

السنة الجامعية:2010-2011

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
Université KASDI-MERBAH, OUARGLA

شكر و تقدير

أتوجه جزيل بالشكر و التقدير الى :

أستاذي الفاضل و الذي قبل على الاشراف على هذا العمل :

الدكتور محمد الجموعي قريشي.

و كل الاساتذ الذي لم يبخلو بمساعدتي و توجيهاتهم و دعمهم لي في هذا العمل

خاصة :

الاستاذ سعيد هتهات و الاستاذ اسماعيل بن قانة.

كما أتوجه بشكري الخاص أيضا الى من ساعدني في جزء من هذا العمل عمال البنك الوطني الجزائري بوكالاتها :

الى السيدة الصيد و السيد طاهر بن هلال بمديرية ورقلة

و الى السيد زهيربخوش و نعوم بوكالة تقرت

حفظهم الله

و الى من ساهم من بعيد و قريب في انجاز هذا العمل.

فللكل فائق الاحترام و التقدير.

اهدي عملي هذا الى:

الوالدين الكريمين.

و الى اخوتي كل واحد باسمه و الى الزهرتين مريم البتول و أحمد أمين حفظهم الله.

و الى كل الأهل و الأقارب من بعيد و قريب.

و الى كل من جمعني معه مشواري الدراسي خاصة طلبة ثانية ماستر بنوك و مالية و مالية مؤسسة و مؤسسات صغيرة و متوسطةو محاسبة و فحص و جباية.

الى كل من أحبيناهم باخلاص و يادلون نفس الشعور :

فاطمة و فريدة و مفيدة.

وللكل لهم الحب و الوفاء

سعاد

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى تعتمد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية لمعالجة الموضوع و ذلك باستخدام أسلوبين الأسلوب الأول الاستقصاء و الأسلوب الثاني الإحصائي بتطبيق طريقة الانحدار المتدرج تم التوصل إلى النتائج التالية :

- البنك يعتمد على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني؛
- البنك لا يطبق النماذج الإحصائية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية؛
- عمر المؤسسة ونسبة دوران المخزون عاملان أساسيين لتنبؤ بتعثر القروض المصرفية.

كلمات المفتاح : تحليل المالي– التنبؤ –التعثر– بازل.

abaster:

The aim of this study is to identify to what extent the banking institution adopt the use of financial ration (financial analysis) to predect the default bank loans، For this purpose a case study of national bank of Algeria (bank of ourgla) has been appted، The study consist of two parts questionnaire study and statical regression study the main result are :

- World Bank supports the use of financial ratios to make credit decision؛
- The bank does not apply statistical models to predict FALTERING bank loans؛
- The age of institution and the inventory turnover ratio of two main factors to predict a stalled bank loans

Kev words:

Financial analysis ، Default loans, Basl

خطة البحث

شكروتقدير .....ج
اهداء .....د
الملخص .....هـ
محتويات البحث .....و
قائمة الجداول .....ح
قائمة الملاحق .....ط
مقدمة.....2

القسم النظـري

الفصل الأول: النسب المالية و تحليل المخاطر

تمهيد 9
المبحث الأول: مدخل التحليل المالي
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي 10
المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي 11
المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي 13
المبحث الثاني : تحليل مخاطر المصرفية
المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي 15
المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية 16
المطلب الثالث : ركائز تحليل المخاطر الائتمان 17
المبحث الثالث : استخدام النسب المالية
المطلب الأول: ماهية النسب المالية 19
المطلب الثاني: أنواع نسب المالية 21
المطلب الثالث: انتقادات الموجهة للنسب المالية.....29
خلاصة الفصل 30

الفصل الثاني : التعثر المالي المصرفي

تمهيد 32

المبحث الأول : قياس مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل

المطلب الأول : اتفاقية بازل الأولى 33

المطلب الثاني : اتفاقية بازل الثانية 41

المطلب الثالث: اتفاقية بازل الثالثة 45

المبحث الثاني: ماهية الديون المصرفية المتعثرة

المطلب الأول : الديون المصرفية المتعثرة.....47

المطلب الثاني: أسباب و مؤشرات تعثر الديون المصرفية..... 49

المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بتعثر المالي.....52

خلاصة الفصل 55

القسم التطبيقي

الفصل الثالث : دراسة حالة التنبؤ بتعثر القروض المصرفية في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاته (تقرت– ورقلة) خلال فترة 2007–2009

تمهيد 58

المبحث الأول : استقصاء موظفي و محللي الائتمان في البنك الوطني الجزائري

المطلب الأول : أهداف ومحاور الاستقصاء..... 59

المطلب الثاني : النتائج المتوصل إليها من خلال الاستمارة 60

المبحث الثاني : تطبيق طريقة الانحدار المتدرج للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية

المطلب الأول: جمع وتحليل بيانات الدراسة.....66

المطلب الثاني : تطبيق طريقة الانحدار المتدرج.....69

المبحث الثالث : تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

المطلب الأول:تحليل النتائج 73

المطلب الثاني : اختبار الفرضيات.....74

خاتمة 76

قائمة المراجع 79

الملاحق 84

قائمة الجداول

عنوان الجداول	الصفحة
الجدول رقم 2-1 : يوضح أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل	35
الجدول رقم 2-2 : يوضح ومعاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية	36
الجدول 2-3 : يوضح مناهج قياس المخاطر في الدعامة الأولى من اتفاقية بازل الثانية	43
الجدول 3-1 : يوضح المؤسسات المتعثرة و الجيدة عينة الدراسة	66
الجدول رقم 3-2 : المتغيرات المحاسبية الداخلة في النموذج	67
الجدول رقم 3-3 : المتغيرات الغير محاسبية الداخلة في النموذج	68
الجدول رقم 3-4: الإحصائيات المتعلقة بالنموذج الانحدار المتدرج	70
الجدول 3-5: يوضح الإحصائيات الأكثر المعنوية	71
الجدول 3-6: معاملات β الغير المعيارية	72

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01 : الاستقصاء	81

مقدمــة

المؤسسات المصرفية هي من أهم صناعات الاقتصادية والتي لها دور كبير على الاقتصاد الوطني فهدفها الأساسي هو تحقيق ربح و في نفس الوقت التقليل من المخاطر و التي أصبحت محل اهتمام إدارة البنوك في إيجاد حلول لهذه المخاطر.

فالتحليل المالي يكتسب أهمية كبيرة لدى مستعمليه يوما بعد يوم لما يقدمه من معلومات، فمدلوله الحقيقي لا يقتصر على مجرد قراءة للأرقام التي تظهر في القوائم المالية، إنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد على التنبؤ باتجاهات مستقبلية. و قد كانت المصارف التجارية واحدة من جهات التي منحت أهمية خاصة لها.

فتحليل المالي بمجموعة أدواته و أساليبه التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلي تقييم الجوانب المختلفة لنشاط الشركات طالبة للقرض ذات أهمية كبيرة لإدارة المصارف، ومن أشهرها و أقدمها التحليل بالنسب المالية و التي أصبحت من الأدوات الرئيسية المستعملة في التعبير و تقييم القوائم المالية، إذ أصبحت القرارات الائتمانية مبنية على أساس نتائج هذا التحليل المالي، فان القرارات الخاطئة قد تؤدي إلى تعثر القروض مما يؤثر على نتائج أعمال المصرف.

فتتجلى أهمية هذا البحث من خلال معرفة أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بخطر تعثر القروض المصرفية التي تواجهها المصارف الجزائرية باعتبار التنبؤ المبكر يؤدي إلى سلامة الوضع المالي المصارف.

إشكالية البحث :

يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب المالية خطوة هامة بالنسبة للمصارف إذ يقتصر على جوانب عدة و من بينها ما سوف نقوم بدراسته و علي فان إشكالية الدراسة تتمحور حول :

ما مدى اعتماد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية و اتخاذ القرارات الائتمانية ؟

من خلال الإشكالية العامة نستخلص الإشكاليات الفرعية التالية :

1- هل يعتمد البنك الوطني الجزائري على النسب المالية في التنبؤ بتعثر القروض الصرفية و اتخاذ القرار الائتماني؟
2- ما هي أسباب تعثر القروض المصرفية في البنك الوطني الجزائري؟
3- هل يمكن محاولة تطبيق نماذج الإحصائية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية؟

الفرضيات :

1- يعتمد البنك الوطني الجزائري على النسب المالية لاتخاذ القرار الائتماني و لا يعتمد عليها في التنبؤ بالتعثر القروض المصرفية؛

2- العميل (المقترض) هو السبب الرئيسي في حدوث تعثر القروض المصرفية؛

3- يمكن محاولة تطبيق نماذج إحصائية كلما كانت للمتغيرات لها القدرة على التنبؤ بتعثر القروض المصرفية.

أهداف الدراسة :

1- التعرف على مدى اعتماد المصارف على أساليب التحليل المالي كأداة للتنبؤ بتعثر و أكثرها استخدما؛

2- بناء نموذج إحصائي الغرض منه التمييز بين المؤسسات السليمة و المتعثرة؛

3- التعرف على

4- أهم العوامل (النسب المالية) التي تعتمد لبناء نموذج المقترح الأمثل لبنك الوطني الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع :

1-حداثة موضوع في الاعتماد على أدوات التحليل المالي في الحد من تعثر القروض المصرفية و باستعمال طرق الإحصائية الرياضية؛

2-أهمية القطاع المصرفي نظرا لما له من تأثير على اقتصاد الوطني فتعثره يؤدي إلى اختلال التوازن على الدولة.

منهج الدراسة و أدوات المستخدمة :

قد تم الاعتماد على منهجين بناءا على الإشكالية المطروحة و الأهداف المرجوة المنهج الوصفي. و المنهج الإحصائي في دراسة الحالة بالاستعانة أداة الانحدار المتدرج و برنامج الإحصائي SPSS 16.

حدود الدراسة :

- في هذه الدراسة تم التركيز على إحدى أدوات التحليل المالي " النسب المالية " ؛
- استخدام بعض المفاهيم المتعلقة بالتعثر المصرفي بالتركيز على لجنة بازل الثلاث و أهم ما جاءت به من تسيير المخاطر الائتمانية؛
- إسقاط الدراسة النظرية على مديرية البنك الوطني الجزائري و وكالاتها (ورقلة – تقرت) و على الاعتماد على بيانات مستخرجة من القوائم المالية خلال فترة (2007-2009) لمؤسسات مقترضة من البنك.

الدراسات السابقة :

1- الكحلوت 2005 بعنوان " **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني** " دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، و لهذا الغرض استخدم الباحث أداة الاستبيان لتحقيق الغرض المطلوب و قد توصل إلى أن أغلب محللي الائتمان في المصارف التجارية لا يعتمدون على التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان، و عدم إدراكهم بالتحليل المالي بواسطة النسب المالية.

2- عمر الطويل 2008 بعنوان " **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر** " دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة.

هدفت دراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل الكمالي للتنبؤ بالتعثر، و اعتمد ت دراسته على الاعتماد على أداة الاستبيان و قد توصل إلى أن المصارف التجارية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبير و ذلك لأغراض معينة كتقييم أداء المصارف و اتخاذ القرارات، كما توصل إلى إهمال المصارف في منح دورات تدريبية للموظفين لتطوير قدراتهم في مجال التنبؤ بتعثر و عدم استخدامها لنماذج التنبؤ بتعثر المالي.

3- فاطمة بن شنة 2009 بعنوان " **إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة**" دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي و الائتماني في تقييم خاطر الائتمان و الحد من تعثر القروض المصرفية و اعتمدت في دراستها أسلوبين :

الأسلوب الأول : هدفت إلى بناء نموذج رياضي باستخدام طريقة التحليل التمييزي خطوة بخطوة و ذلك باستعمال 26 متغيرات محاسبية (النسب المالية) فقط و تم التوصل إلى دالة التمييز القانونية المعيارية للتمييز بين المؤسسات متكونة من النسب المالية التالية :

نسبة الأجور إلى القيمة المضافة، نسبة رقم الأعمال إلى الأصول الثابتة، نسبة الديون قصيرة الأجل إلى المتاحات.

وعند استعمال 26 متغيرة محاسبية و 4 متغيرات غير محاسبة تم التوصل إلى النتائج التالية :

طبيعة النشاط، نسبة الاهتلاكات إلى القيمة المضافة، نسبة مجموع الديون إلى القدرة على التمويل الذاتي، عمر المؤسسة، نسبة فائض الإجمالي للاستغلال إلى الأصول المتداولة، نسبة رقم الأعمال إلى الأصول الثابتة.

و توصلت أن قدرة المتغيرة على التمييز تختلف في دمجها مع مجموعة أخرى من المتغيرات عن مجموعة أخرى.

و الأسلوب الثاني : اعتمدت على أداة الاستبيان لمجموعة موظفين و توصلت إلى أن أهم المخاطر التي تواجه البنوك الجزائرية هي المخاطر المتعلقة بالمقترض ,أن محللي الائتمان يرتكزون على عوامل الخاصة بالعميل و بالتسهيل حسب درجة الأهمية و أن الضمانات ومعلومات المالية تؤخذ بعين الاعتبار في منح القرار الائتماني.

4- كريم زرمان 2008 بعنوان " **التوقع بخطر قرض البنك التجاري باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية** " دراسة تطبيقية بوكالة القرض الشعبي الجزائري البانورامیك قسنطينة.

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج إحصائي باستعمال 13 متغيرات محاسبية (النسب المالية) و 4 غير محاسبية يسمح يتوقع بخطر القرض أي يساهم في عملية منح القرار الائتماني بالاعتماد على طريقة الانحدار المتدرج الأمامي، تم التوصل إلى أفضل نموذج للتوقع بخطر القرض متكون من 4 متغيرات وهي عمر المؤسسة، نسبة النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، و نسبة النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة.

5- هاشم الشنباري 2006 بعنوان " **التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية**"

هدفت دراسته إلى التعرف على مدى استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حيث اعتمد على استخدام أداة الاستبيان لموظفي البنوك الفلسطينية وقد توصل إلى أن المصارف لا تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة و أنهم يرتكزون على المعلومات أخرى لمنح القرار الائتماني و يعتمدون على التحليل بمجموعات النسب المالية حسب الترتيب (نسب الربحية 40%، نسب السيولة 34%، نسب النشاط 11% ، و على النسب الأخرى بنسبة 13.7%).

6- دراسة Altman 1968 هدفت دراسته إلى البحث مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات من خلال دراسة النسب و المؤشرات المالية، و قد استخدم طريقة التحليل التمييزي للتنبؤ بتعثر الشركات، وقد اشتملت عينة الدراسة 33 شركة مفلسة و 33 شركة غير مفلسة و استخدم 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية، فقد توصل إلى 5 نسب مالية لها القدرة على التنبؤ بوقوع الإفلاس و هي على التوالي رأس مال العامل إلى إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلي القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات، المبيعات إلى مجموع الأصول.

كما نشير أن نموذج التمان من أحد النماذج التي تلجأ إليها إدارة الائتمان للتنبؤ بحالة العميل المقبلة.

خطة البحث :

من أجل الإحاطة بموضوع البحث قمن بتقسيمه إلى ثلاث فصول :

- الفصل الأول تحت عنوان النسب المالية و تحليل المخاطر الذي تناول فيه ثلاث مباحث :

المبحث الأول مدخل التحليل المالي للعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي مفهومه و استعمالاته و أدواته

المبحث الثاني استخدام النسب المالية و تم التعرض فيه إلى بعض مفاهيم المتعلقة بالنسب المالية و خصائصها و إلى أهم مجموعاتها.

المبحث الثالث تعرض إلى بعض مفاهيم لمخاطر الائتمانية مفهومها و أهم أنواعها.

- الفصل الثاني تحت عنوان التعثر المالي المصرفي الذي تم تناول فيه مبحثين :

المبحث الأول قياس المخاطر وفق لجنة بازل من خلال إلى مفهوم لجنة بازل و تطوراتها ؛

المبحث الثاني ماهية الديون المصرفية المتعثرة من خلال عرض إلى مفهوم التعثر المالي و القروض المصرفية المتعثرة و أسبابها و مؤشراتها؛ ونماذج التنبؤ بالتعثر

- الفصل الثالث تحت عنوان دراسة حالة للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية في مديرية البنك الوطني الجزائري خلال فترة 2007 -2009 و الذي تناول فيه ثلاث مباحث :
- المبحث الأول قمنا بعرض استقصاء موظفي ومحللي الائتمان في البنك الوطني الجزائري؛
- وفي المبحث الثاني قمنا تطبيق طريقة الانحدار المتدرج للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية؛
- و المبحث الثالث قمنا بتحليل نتائج الدراسة مع اختبار الفرضيات.

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي من المواضيع التي تزداد أهمية مع مرور الوقت و في عصرنا الحالي الحديث باعتباره من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، سواء في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، وسواء كان متخذ القرار إدارة أو طرف أخر له مصلحة بشركات الأعمال، و على الرغم من أهمية يجب على متخذ القرار أن يكون حذرا في اختيار الأدوات.

ولا يقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركات وحدها بل تتعدى ذلك إلى مالكيها و دائنيها لما لهم من مصالح تتطلب محافظة عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة و مدى سلامة مركزها المالي.

فتحليل المالي جاء بأشكاله و بأكثر من أسلوب معتمدا على النسب المالية البسيطة لتساهم في المساعدة للتنبؤ بشكل ابتدائي للمشاريع الاقتصادية لأنها تعد مؤشرا للوصول إلى الهدف.
فنجد التحليل أنواع بالإضافة إلي التحليل المالي يوجد تحليل المخاطر الائتمانية و التي من خلالها تقييم الوضع المالي للشركة.

لهذا سوف نعالج فهذا الفصل بالتطرق إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول سوف نقوم بعرض لأهم المفاهيم للتحليل المالي، و نظرا لأهميته فهو يستعمل في أكثر من غرض، و بمختلف الطرق وأساليبه، و في المبحث الثاني أهم مفاهيم المخاطر الائتمانية وأنواعها و الركائز الأساسية في تحليل المخاطر الائتمانية.فتحليل المخاطر يتبعه تحليل المالي و هذا ما تطرقنا له في المبحث الثالث و هو التحليل بالنسب المالية التي تعتمد عليها إدارة الائتمان بمختلف مجموعاتها.

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى إعطاء فكرة حول تعريف التحليل المالي، ثم التطرق لمجالات تطبيقه.

المطلب الأول : تعريف التحليل المالي

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التحليل المالي و الذي يختلف بمختلف آراء الاقتصاديين و أهم الأطراف المستفيدة له و أدوات المستعملة في التحليل المالي.

التحليل المالي "هو عملية لتحويل الكم الهائل من البيانات و الأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية (الميزانية العمومية و قائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات و الأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، ومنها قرارات إدارة الائتمان في البنوك التجارية".[1]

و يمكن وضع تعريف أخر للتحليل المالي و هو أنه " فحص القوائم المالية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم الشركة خلال فترات دراسة و التنبؤ بنتيجة أعمال و نشاط الشركة عن فترات مقبلة. ".[2]

و يمن إعطاءه تعريف أخر بأن التحليل المالي : [3]

- ✓ هو وسيلة يتمكن من خلالها تحويل البيانات المحاسبية التي تظهر في القائم المالي إلى شكل يمكن استخدامه مرشدا لتقييم المركز المالي و المركز النقدي.
- ✓ و هو عملية فحص القوائم المالية المنشورة من قبل شركة ما بهدف تقديم معلومات تفيد لتحديد مدى تقدم الشركة خلال فترة الدراسة و التنبؤ المستقبلي نتيجة أعمالها.

و عرف كريستيان زمباطو التحليل المالي" هو مجموع من أدوات محددة لتحويل ما حققته المؤسسة من نتائج في وثائق محاسبية إلى معلومات اقتصادية و مالية متعلقة بالمؤسسة."[4]

---

[1] – حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل المالي**، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، ص259 .

[2] – رامي هاشم الشنباري، **التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني في مصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية،2006، ص37.

[3] محمد عقل مفلح، **الإدارة المالية و التحليل المالي**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 232.

[4] -Christian zambatto، **corinne zambotto Gestion financier**، 8 edition، dunop، Paris، 2009 p

وبشكل عام يمكن حصر أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية :[1]

- تحديد القدرة الايرادية للشركة؛
- تحديد حجم المبيعات المناسب؛
- تحديد قيمة الشركة الصافية؛
- تقييم أداء الإدارة العليا؛
- المساعدة في وضع السياسات البرامج المستقبلية.

يمكن القول بأن التحليل المالي" هو عملية تحويل بيانات محاسبية من القوائم المالية إلى بيانات يمكن الاستعانة بها لأغراض التنبؤ و اتخاذ القرارات الائتمانية."

المطلب الثاني : استعمالات التحليل المالي

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي الغاية منه الحصول على معلومات مختلفة، مما جعل منه مجال الاهتمام العديد من الجهات (الأطراف المستفيدة)، كل حسب احتياجاتها ومن هذه الجهات نلخص منها ما يلي : [2]

1- المستثمرون : يهتم المستثمرون من التحليل المالي للحصول على المعلومات المالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية مثل :

- أداء المؤسسة المالي على المدى طويل و قدرتها على تحقيق الربحية؛
- اتجاه ربحية المؤسسة؛
- سياسة توزيع الأرباح؛
- إمكانية تطور المؤسسة نموها.

2- **الدائنون :** و نعني بها المؤسسات المالية مثل المصارف التجارية و يهتمون بالتحليل المالي لتقييم قدرة المؤسسة المراد منحها تسهيلات مالية ائتمانية على الوفاء بالتزاماتها والتي يمكن تقسيمها للحصول على المعلومات التالية :

- سيولة المؤسسة باعتبارها أفضل المؤشرات على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- ربحية المؤسسة، و مصادر الأموال المستخدمة؛
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

[1]- عمار أكرم عمر طويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية بقطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2008، ص 15-16.

[2] - خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل في ترشيد القرار الائتماني**-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين،2005، ص22.

3- سماسرة الأوراق المالية : حيث يهدفون من التحليل المالي للتعرف على :[1]

- تغيرات في أسعار الأسهم؛
- الحصول على أسهم الشركات التي يمكن أن تكون فرصة استثمارية جيدة.

4- **العاملون بالمؤسسة :** حيث يهتمون بنتائج التحليل المالي لسببين هما :

- تعزيز الشعور بالانتماء و الانجاز؛
- التعرف على الحد المعقول من المطالب ضمن الظروف الاقتصادية للمؤسسة

كما يستعمل التحليل المالي لعدة أغراض موضوع التحليل و اتخاذ القرارات أهمها :[2]

1- **التحليل الائتماني :**

و يهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقترض، وذلك من خلال إجراء التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض و تمت القراءة لمناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

2- **التحليل الاستثماري :**

يعتبر أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي التي تستعمل في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، وهذا يعود بالفائدة على الأفراد و الشركات الذين ينصب اهتماماتهم على سلامة استماراتهم و كفاية عوائدها.

و لا يقتصر هذا التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات، بل يمتد ليشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية.

3- **التخطيط :**

يعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من السلع وخدمات، ويتم هذه العملية من خلال وضع تصورا لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها بالاستعمال أدوات التحليل المالي التي لها دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع.

4- تحليل الاندماج و الشراء :[1]

[1]- خالد محمود الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2]- مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص234--235.

ينتج عند رغبة الشركة في شراء شركة أخرى أو انضمام شركة أو أكثر معا لتكوين شركة جديدة و هنا بدلا من تقييم كل شركة و تقدير الأداء المستقبلي لها.

5- تحليل تقييم الأداء :

إن تقييم المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها و كفاءتها في إدارة موجودتها، توازنها المالي وسيولتها و هذا لا يتم من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

المطلب الثالث : أدوات التحليل المالي

هدف المحلل المالي هو الوصول إلى قرارات سليمة، و يتم ذلك من بواسطة الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول على معلومات اللازمة للقرار المالي، وهذا ما سوف نتطرق له لتعرف لهذه الأدوات ومصادر الحصوله على المعلومات المالية

ومن هذه الأدوات التي يمكن استخدمها :

1-أدوات التحليل التقليدية : وهناك عدة أدوات تلجأ إليها إدارة الشركات في عملية التحليل المالية من أهمها :

أ- **التحليل الأفقي** : هو دراسة النسب المالية للشركة لفترتين مختلفتين لمعرفة التغيرات التي تحدث في الميزانية و يمكن تقييم أداء الشركات من خلال هذه التغيرات و محاولة تحليل و تفسير أسباب هذه التغيرات.

ب- **التحليل الرأسي** : و نعني به دراسة النسب المالية لفترة زمنية محددة و يمكن مقارنتها مع شركات أخرى مماثلة.

ت- **التحليل بالنسب المالية** : و تعتبر من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة الوضع المالي للشركات من خلال سيولة الشركات و سلامة ربحية الشركات. [2]

2- **أدوات التحليل الحديثة:** وتشمل الطرق الرياضية و الإحصائية و المصفوفات و البرمجة الخطية في عمليات التحليل المالي كما يمكن أن يستخدم الكمبيوتر في أعداد برامج تحليله تستخدم في معالجة كثير من المشكلات التي تواجهها الشركات و ذلك من خلال خزن المعلومات و معالجتها ثم ظهور مخرجاتها. [3]

يحصل محلل المالي على معلومات مالية من مصدرين داخلية وخارجية هما على التوالي :[1]

---

[1]- عبد الحليم كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، ط2، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 158.

[2] – زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك**، ط 2، دار وائل للنشرو التوزيع، عمان، 2003، ص 264-270.

[3] - عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، **الإدارة المالية**،ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 52.

1- مصادر داخلية :

أ- **القوائم المالية الأساسية** : و تحتوي على أربعة قوائم و هي :

- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) ؛
- الميزانية (قائمة حقوق ملكية) ؛
- قائمة التدفقات النقدية.

ب- التقارير المؤقتة (المرحلية) : وهي التي تقدم على مدى مدار السنة و هدف منها توفير لمستخدمي القوائم المالية بالمزيد من المعلومات في أوقات متقاربة لاتخاذ قرارات الاستثمار و لإقراض.

ج- تقارير مجلس الإدارة : والتي تحتوي على معلومات تتناول بيانات مالية و إحصائية و بعض الخطط المستقبلية.

د- تقرير مراجع الحاسبات : و ما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها.

هـ- المذكرات و الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية : و تعتبر هذه الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة لما توفره من المعلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

و- قوائم تنبؤات الإدارة و معلومات أخرى.

2- **مصادر خارجية** : و هي المعلومات و بيانات التي باستطاعة المحلل المالي الحصول عليها من خلال أسواق المال و هيئات البورصة، بالإضافة إلى البيانات و المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف و المكاتب الاستشارية.

ويعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية لشركة معينة، مقارنتها بما هو قائم في الشركات المنافسة من خلال (نوع الصناعة، و لاقتصاد بصفة عامة، و ظروف المنافسة، أثر الاتفاقيات الدولية في ذلك الصناعة).

المبحث الثاني : تحليل مخاطر الائتمان

[1]- إيمان انجرو، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض- المصرف السوري نموذجا**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تشرين- سوريا،2007، ص 64-65.

تتزايد أهمية التحليل الائتماني في عصرنا الحالي و ذلك باعتباره أداة هامة للتقليل الخسائر التي تتحملها المصارف التجارية بسبب القروض المتعثرة.و تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتماني.[1]

لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم لمخاطر الائتمانية وأنواعها و ركائزها.

المطلب الأول : مفهوم المخاطر الائتمانية

بعرف الخطر على أنه " احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير"[2]

و في المجال المصرفي تعرف المخاطر البنكية على أنها " احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة".

ومن المخاطر الرئيسة التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها :

- هي المخاطر الناتجة عن احتمال عدم قدرة العميل المقترض من سداد القرض و أعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني.[3]

المطلب الثاني : أنواع المخاطر المصرفية

[1]- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**،ط2، دار وائل للنشر،2006، ص351-352.

2- بوعشة مبارك,إدارة مخاطر البنكية(مع الإشارة الخاصة للجزائر),مداخلة بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي- الجزائر، ص6.

[3] - مفتاح صالح، فريدة معارفي، **المخاطر الائتمانية تحليلها- قياسها-إدارتها و الحد منها**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع "إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة-الأردن 16-18 أفريل 2007,ص 2-3.

تتعرض المؤسسات المصرفية الى عدة مخاطر المصرفية منها :

- **مخاطر السيولة :** تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير مما يؤدي بالتأثير السلبي على ربحية للبنك و ذلك يعود إلى عدة أسباب نذكر [1]:
  - ✓ ضعف التخطيط بالبنك مما يجعل عدم وجود توازن بين الصول و الخصوم؛
  - ✓ سوء توزيع الأصول؛
  - ✓ الأزمات الحادة في السواق.

- **مخاطر الائتمان :**

وتعرف بأنها الخسارة المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.[2]

- **مخاطر أسعار الفائدة :** و هو ناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة في السوق بما يؤدي يؤثر على أموال البنك.[3]

- **مخاطر العمليات (التشغيل) :**

تنشأ هذه المخاطر بسبب الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات، و ضعف إجراءات الرقابة و الضبط الداخلي في المصارف فهذه الضوابط تعمل على التأكد من أن المصرف يقوم بعملياته بشكل حذر بما يتفق مع السياسات و الاستراتجيات التي يضعها مجلس الإدارة، و إن هناك حماية للموجودات و سيطرة على الالتزامات، بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي يقدم معلومات كاملة و صحيحة عن أداء المصرف في الوقت المناسب.[4]

- **خطر السحب على المكشوف :** هو عملية سحب العميل لأموال دون توفير رصيد في حسابه وهذا نظرا لثقة البنك في عميله، و هذا النوع متعامل به جدا في الجزائر مع عدم مراعاة لمدى ارتباطه بمسائل إنتاجية. [5]

---

[1] - صالح رجب حماد، أثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، ص 6-7.

[2] – نبيل حشاد، **دليلك إلى المخاطر المصرفية**، الجزء الثاني،2004،ص 5. www.abankingcenter.com/en/doc books/basel/part.risk managment.pdf.

[3] حسين بالعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية**، بدون طبعة، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2009، ص 91-92.

[4] – علي عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف**، مؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار و التمويل في فلسطين،جامعة الإسلامية– غزة، 8-9 ماي 2005، ص 11.

[5] - بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 4.

المطلب الثالث : ركائز تحليل المخاطر الائتمان

إن للمحلل الائتماني مهام عديدة يجب مراعاتها في المصرف من بينها تحليل المخاطر أي يجب للمسؤول أن لا يحصر اهتمامه بدراسة البيانات المالية فقط، و يتميز تحليل مخاطر الائتمان بأنه أكثر شموله، و يقوم هذا التحليل على ثلاث ركائز أساسية هي :

- ❖ تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على سداد خلال فترة مدة القرض.
- ❖ تقييم مخاطر الائتمان البيئية المحيطة بالشركة أي مخاطر الشركة نفسها و النشاط التي تعمل فيه.
- ❖ اهتمام المحلل الائتماني بالمرحلة العمرية للشركة المقترضة.[1]

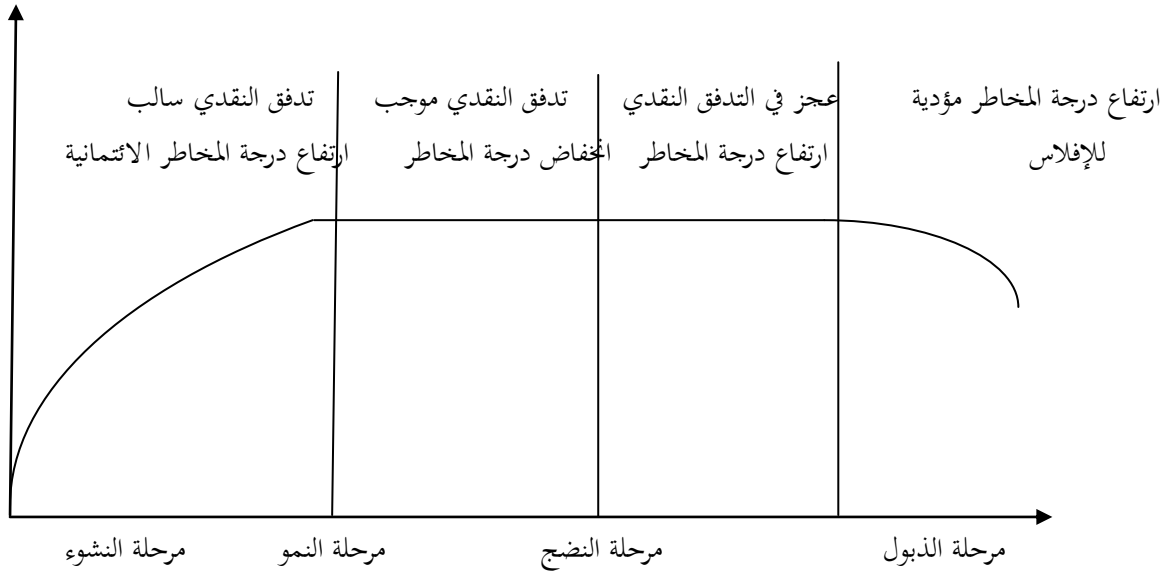

[1] - ايمان انجرو، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

كما نشير بالذكر أن لدراسة و تقييم ركائز الثلاث على المحلل الائتماني أن ينطلق من النموذج المعياري و المعروف ب 5C'S و تعني هذه الأحرف condition- collateral-capital-capacity- character.[1]

و هذا نموذج يعتبر أبرز منظومة لدى محلل الائتماني على مستوى العالمي عند منح القروض و الذي يقوم على دراسة الجوانب المختلفة للعميل المقترض (شخصية العميل- القدرة الاستدانة- رأس المال- الضمان- المناخ العام).
و يمكن تفسير هذه المعايير كما يلي [2]:

الشخصية : حيث تمثل المعيار الأول و الأساسي في القرار الائتماني و يجب أن تحدد الشخصية بدقة و حذر.ال من الصعب قياس هذا المعيار المعنوي بدقة إلى يمكن تغلب عن هذه الصعوبات من خلال جمع المعلومات عن العميل من المحيط العملي و العائلي و كذا سجله أعماله.

القدرة : و يعبر هذا المعيار على مقرة الزبون على استرجاع ما أقترضه من البنك، و التي تحدد من قدرة العميل على تحقيق الدخل. و يقاس هذا المعيار من خلال إجراء الدراسة الدقيقة عل تفاصيل للمركز المالي للعميل.

رأس المال : و نقصد به رأس مال العميل فهو بمثابة ضمان إضافي في حالة عدم قدرة العميل على السداد ما لديه.

الضمان : هو مجموعة الأموال التي يضعها المقرض تحت تصرف البنك مقابل الحصول على القرض.

الظروف المحيطة : و يقصد بها الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل و احتمال تأثيرها على نشاطه، و هناك ظروف خاصة بالنسبة التي ترتبط مباشرة بنشاط للعميل مثل المنافسة....الخ.

[1] - ايمان انجرو، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2]- رحيم حسين، سليم حمود، **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد و اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**، ملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 23-24 نوفمبر 2008، ص 5-6.

المبحث الثالث : استخدام النسب المالية

التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الطرق و الأساليب التي تتم من خلال تحويل المعلومات و البيانات المرتبطة بالموضوع إلى مؤشرات مالية ذات دلالات تهدف إلى إعطاء إدارة الائتمان نتائج تساعد في اتخاذ قرار بقبول طلب الائتمان أو رفضه.

من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا وسهولة في الحياة المهنية هو أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية. لما تكمن من أهمية في قدرتها على توفير معلومات هامة ومفيدة كالقدرة على الوفاء بالالتزامات وربحية المؤسسة ومنه القدرة على تقييم الأداء والحكم على تسيير إدارة المؤسسة طالبة القرض وقدرتها على تحقيق الأرباح مستقبلا.

وفي هذا المبحث سنتعرض إلى ماهية النسب المالية و إلى أهم أنواع النسب.

المطلب الأول: ماهية النسب المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مفاهيم النسب المالية، والى أسس استعمال بها و خصائصها.

تعتبر النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية أو بنود الميزانية و بنود قائمة الدخل و غير من القوائم المالية، كما أنها عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة و الضعف في الجوانب المالية للمؤسسة، مع مراعاة ربط أكبر عدد ممكن من النسب مع بعضها البعض لاتخاذ القرار المناسب.[1]

النسبة المالية تعني" ر قم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم أخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة مالية ثانية. بحيث يكون أحدهم مقاما و الثاني بسطا"و لأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لابد أن تكون أرقام مقام البسط و المقام المعادلة ذات علاقة سببية للحصول على نسبة ذات معنى. " [2]

تعرف النسب المالية : " أنها أداة من أدوات التحليل المالي التي تقوم على دراسة القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسب مؤوية، كم تعبر النسب عن العلاقة بين قيمتين ذات عنصرين متجانسين و مرتبطين بمنطق اقتصادي بهدف استخلاص تطور ظاهرة معينة، و منه فان النسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل الإداري و هذه القيم تؤخذ من الميزانية أو جدول الاستغلال أو منهما معا.[3]

---

[1]- علي عبد الله أحمد شاهين، جهاد حمدي مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية**،2010، ص 8.

[2]– وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، ط 1,إثراء للنشر و التوزيع–عمان، 2009، ص 26.

[3]– كريم زرمان، **التوقع بخطر قرض البنك باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية– دراسة تطبيقية في وكالة القرض الشعبي الجزائري قسنطينة**، مذكرة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 61.

النسبة المالية هي العلاقة بين عنصرين مستخرجين من وثائق محاسبية تسهل هذه العملية التقرب من الخطر الذي تمثله المؤسسة بالنسبة إلى أمثالها.[1]

و المقصود من النسب هو إظهار علاقة بين البسط و المقام، و قيم البسط و المقام هي البيانات و الأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل.

ومن خلال تحليل النسب المالية، فإننا نجيب على العديد من الأسئلة مثلا :

1- هل سيتمكن المقترض الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.

2- هل يحقق المقترض معدل عائد جيد على الأصول.[2]

عند استعمال التحليل المالي بالنسب لا بد من وضع مجموعة من الضوابط أو الأسس التي يجب إتباعها وهي :[3]

أ- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي من خلال حسن اختيار النسب المالية التي تلائم الهدف المطلوب في التحليل المالي و التي تزود المحلل المالي بالمعلومات المطلوبة؛

ب- تركيب النسب بطريقة منطقية و بقيم مناسبة مثال ذلك : أن تكون النسب منطقية و علاقة الأرقام مع بعضها منطقية كنسبة الربح إلى الأموال الملكية؛

ت- التفسير السليم للنسب المالية.

كما تتميز النسب المالية بعدة خصائص نذكر منها :[4]

- **التجانس** : أي المقادير المنسوبة إلى بعضها البعض يجب أن تكون معرفة بدقة ووضوح و تكون أيضا قابلة للمقارنة؛

- **الدلالة** : معناه أن هذه النسب يجب أن تكون معبرة عن الهدف أو الأهداف المرجوة من التحليل المالي؛

- **الانتقاء** : لكي تكون عملية التحليل بواسطة النسب الكمالية ذات فعالية، يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تعبر أحسن تعبير عن الجانب المراد تحليله كالسيولة أو المديونية؛

- **الذاتية** : أي أن عملية اختيار النسب المالية ترجع إلى المحلل المالي نفسه، بحيث يمكن الاعتماد على نسب مختلفة لتحليل نفس الجانب المراد تحليله.

---

[1] -Lucbeeret rollqnde، **pratique de l'analyse financière**، sans édition، Dunod، Paris، 2009، p 186.

[2] - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[3] - عبد الحليم كراجة، مرجع سبق ذكره، ص 188-189 .

[4] - كريم زرمان، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المطلب الثاني : أنواع نسب المالية

تتاح أمام إدارة الائتمان و المحلل الائتماني أعداد كبيرة من النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء طالب الائتمان و تقييم مركزه المالي و النقدي.

و هذا سوف نتعرض له في هذا المطلب من خلال التعرف على أهم مجموعات النسب المالية التي تهتم بها إدارة الائتماني.

أولا – مجموعة نسب السيولة :

ونقصد بنسب السيولة هي تلك النسب التي تستخدم في تقدير مدى حاجات العميل لنوع الائتمان المستخدم في تمويل متطلبات رأس المال العامل لديه،[1] كما تقيس مقدرة العميل، على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)، أكثرها شيوعا هي:

1– نسبة التداول :

تعبر هذه النسبة مؤشرا لمدى مقدرة العميل أو المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة التي هي التزامات قصيرة الأجل، من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقديات، تحسب نسبة التداول بقسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة وفق العلاقة التالية :[2]

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

2– نسبة التداول السريعة :

يلجأ إليها المحلل الائتماني لتعزيز ملاحظته المستندة إلى نسبة التداول بخصوص موقف السيولة التي يمتلكها العميل و ذلك لأن حسابها يرتكز على العناصر تتسم أكثر من غيرها قدرة في التحول إلى النقد، فهي تمثل السيولة الحقيقية لدى العميل .

نسبة التداول السريعة = الأصول المتداولة – المخزون السلعي / الخصوم المتداولة

ملاحظة : نلاحظ أنه تم استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة وذلك ليس لعدم أهميتها و لكن بسبب بطئ تحويله إلى النقدية أو سبب عدم التأكد من بيعه.[3]

[1]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 265-267.

[2]– منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر، ط5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 74.

[3]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 265-270 .

3- نسبة سيولة النقدية :

و تظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة بتسديد التزامات قصيرة الأجل.و تحسب العلاقة كما يلي:

نسبة سيولة النقدية = الأصول النقدية و شبه النقدية / الخصوم المتداولة

الأصول شبه نقدية هي الأصول التي تستطيع المؤسسة من تحويلها الى نقدية بسرعة عالية كأوراق القبض القابلة للخصم لدى البنك.

فارتفاع هذه النسبة يعد ذلك مؤشرا ايجابيا عن سيولة المؤسسة و للوضع المالي لها لأنها دليل على انخفاض مخزونها السلعي و ذلك بسبب ارتفاع الطلب.[1]

4-نسبة سيولة المخزون السلعي :

تدعم إدارة الائتمان في مدى قدرة المخزون السلعي في توليد النقد بعد ما تتم عملية البيع

نسبة سيولة المخزون السلعي = المخزون السلعي * 360 / كلفة البضاعة المباعة

5-نسبة رأس المال العامل :

و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :[2]

نسبة رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة / صافي المبيعات

[1]- منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، ط3، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 74-75.

[2]- أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، ط 1، دار الوائل للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 82.

ثانيا- مجموعة نسب النشاط :

إن هده المجموعة تكشف على مدى كفاءة الإدارة في إدارة الأصول أي بمعنى آخر هل إن الاستثمار في الأصول اقل من اللازم ومن أهم النسب المتعلقة بسب النشاط :

1-معدل دوران المخزون السلعي :

ويتم حسابه من خلال العلاقة النسبية التالية :

معدل دوران المخزون = كلفة البضاعة المباعة /متوسط المخزون السلعي

متوسط المخزون السلعي : مخزون أول مدة +مخزون أخر لمدة.
كلفة البضاعة: بضاعة أول المدة+ المشتريات – بضاعة أخر المدة.

2- معدل دوران الذمم المدينة :

وتعكس هذه النسبة لإدارة الائتمان مدى ملائمة سياسة البيع و الأجل و سياسة التحصيل عند العميل.

[1]

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / رصيد الذمم

ثالثا – مجموعة نسب المديونية :

و تقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الأموال المقترضة في تمويل احتياجاتها، إذ يزيد اهتمام المقرضون بنسب الاقتراض لما توضحه ما إذا كان من الأمان تزويد الشركة بقروض إضافية.

1-نسبة مجموع القروض إلى مجموع الأصول (الموجودات) :

و تسمى هذه النسبة بنسبة الرافعة المالية و تشي للمدى الذي ذهبت إليه الشركة في تمويل أصلها من الأموال مقترضة، فانخفاض نسبة الاقتراض يؤدي إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون.

و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

[2]

نسبة القروض إلى مجموع الأصول = مجموع القروض /مجموع الأصول

[1] عدنان النعيمي، أسامة عزمي سلام و آخرون، **الإدارة المالية**، ط 2، 2008، ص 105.
[2]- منير إبراهيم هندي، **مرجع سبق ذكره**، ص 88- 89.

2- عدد مرات تغطية الفوائد :

وتقيس هذه النسبة مدى مقدرة الشركة على السداد الفوائد من خلال الأرباح السنوية للشركة.

عدد مرات تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الضرائب / الفوائد

3- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين :

و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

نسبة الديون إلى حقوق المساهمين = إجمالي الديون (قصير الأجل و طويلة الأجل) / صافي حقوق المساهمين

كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها زادت مخاطر المقترضين، و تزيد أيضا مخاطر المستثمرين لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد تؤدي الى الإفلاس، و يعتبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، ووجود قدرة على الاقتراض لدى المؤسسة.[1]

4 – نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية :

و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :[2]

نسبة الديون القصيرة الأجل على حقوق الملكية = الدين قصير الأجل / حقوق الملكية

[1] - عمار أكرم طويل، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]- عمار أكرم طويل، مرجع سبق ذكره، ص 38.

رابعا– مجموعة النسب السوق :

وتخدم هذه النسب محللي الأسهم في تعزيز قناعاتها اتجاه الموقف المالي للعميل من خلال الاهتمام بتحديد القيمة السوقية لأسهمه و المتغيرات المحددة لهذه القيمة, و حركة التداول في سوق الأوراق المالية و تعتمد عليها إدارة الائتمان بخصوص ضمان حقوقها، في حالة تعثر العميل و عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

هناك الكثير من النسب المالية التي تكون مجموعة نسب السوق إلا أن أهمها :

1– معدل ربحية السهم الواحد :

وتعتبر ربحية السهم الواحد من أهم المؤشرات المالية التي تهتم إدارة الائتمان في المؤسسات المصرفية بشأن اتخاذ القرار الائتماني المطلوب.

ربحية السهم الواحد = صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة / عدد الأسهم

المهم يمكن القول أنه كلما كانت ربحية السهم عالية، كلما أعطت مؤشرا قويا لإدارة الائتمان يساعد في اتخاذ قرار العميل الائتمان المطلوب.

2- **نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية :**

و تعتبر هذه النسبة مؤشر أخر لإدارة الائتمان لتعزيز النظرة تجاه العميل، حيث يعكس هذا المؤشر ما يضيفه سوق المال لقيمة السهم العادي نسبية إلى ما هو مسجل في الدفاتر (قيمة الدفترية) لذلك السهم ، و بالتالي يعكس ارتفاع هذه النسبة قوة أداء العميل في تعظيم قيمة السهم العادي الذي يمتلكه، و هذا ما يرغب به كل البنوك في اتخاذ قرار منح.

ونحسب قيمة النسبة من خلال العلاقة النسبية التالية :[1]

نسبة القيمة السهم العادي إلى قيمة الدفترية = القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية

[1] - خالد محمود كحلوت، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

3- القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم :

تعكس هذه النسبة التكلفة التاريخية للأسهم حيث يتم من خلال مقارنة سعر السوق مع التكلفة الاسمية، فإذا كانت أقل من واحد صحيح، يعني أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم

وتحسب قيمة النسبة من خلال العلاقة النسبية التالية :[1]

القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم = القيمة السوقية للسهم / القيمة الاسمية

4- عائد التوزيعات للسهم :

تهتم إدارة الائتمان بتحديد العائد النقدي الموزع للسهم الواحد، إذا أن هذه النسبة تساعد في الحكم على مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية داخل الشركة العميل، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة، فان ذلك يعكس الرغبة القوية لدى إدارة الائتمان في الإقراض العميل دون تخوف من مشاكل العسر المالي المحتملة و العكس صحيح أيضا .

و يكون حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :[2]

عائد التوزيعات = مقسوم الأرباح الموزعة / قيمة الأسهم الاسمية

خامسا- نسب الربحية :

أكثر ما تهتم به دوائر الائتمان عندما يتقدم العميل بطلب ائتمان هو مدى ر بحية ذلك العميل، وهي مجموعة من النسب التي تقيس الربحية و الكفاءة التشغيلية للشركة.

و يمكن تعريف نسبة الربحية على أنها مقياس الأكثر مصدقيه على مقدرة المؤسسات على تحقيق أرباح.[3]

كما يقصد بالربحية هي النتيجة النهائية لعدد من السياسات و القرارات التي اتخذها المدير المالي، و أما المعلومات المتحصلة عليها من هذه الطريقة، فتدل على الكيفية التي عملت بها خلال السنة التشغيلية المنتهية.

[1]- خالد محمود كحلوت، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[3]- رامي هاشم الشنباري، مرجع سبق ذكره، ص 49.

و يمكن تصنيف الربحية إلى مجموعتين [1]:

أ-مجموعة نسب ربحية المبيعات :

و هي الربحية التي تقيس الربح لكل دينار من المبيعات و هي :

1- نسبة هامش إجمالي الربح :

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية من المبيعات.

ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي :

نسبة هامش إجمالي الربح = إجمالي ربح / المبيعات

فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فان ذلك يعني قدرتها على الإنتاج بتكلفة أقل نسبيا. و العكس من ذلك يعني أنها تنتج وتبيع بتكلفة عالية، أي تبيع منتجاتها بأسعار متدنية مما يدل على قدرتها على إدارة مواردها المالية و المادية بطريقة مثلى.

2- نسبة هامش صافي ربح :

هذه النسبة تقيس صافي الأرباح بعد خصم الضريبة من إجمالي الأرباح المحققة.

وتحسب هذه النسبة كمايلي:

نسبة هامش صافي ربح = صافي ربح المبيعات بعد الضرائب و المصاريف / المبيعات

إذا كانت هذه النسبة أقل فتدل على عدم قدرتها على تحقيق أرباح كافية مما يؤدي إلى تقليل عوائد حملة الأسهم، و لو كانت نسبة عالية فتدل على كفاءة الإدارة على مواجهة الصعوبات المتعلقة بالسيولة و المبيعات.

[1] - علي عباس، **الإدارة المالية**، ط1، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 75.

ب – مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات :

تشير هذه المجموعة من النسب إلى قدرة الشركة على خلق دخل تشغيلي، تحسب هذه النسبة بتقسيم العوائد قبل أو بعد خصم الفوائد و الضرائب على إجمالي الموجودات، كما تعرف هذه المجموعة بنسب القوة الايرادية للشركة و تتكون هذه المجموعة من النسب التالية :

1– نسبة العائد على إجمالي الموجودات قبل خصم الضرائب :

وتقيس هذه النسبة القوة الايرادية الأساسية لعوائد الموجودات قبل تأثير دفع الضرائب و الفوائد.

وتحسب هذه النسبة كمايلي :

نسبة العائد على إجمالي الموجودات قبل خصم الضرائب = الأرباح قبل خصم الضرائب / إجمالي الموجودات

فإذا كانت هذه النسبة منخفضة فتشير على أن المؤسسة غير قادرة على تحقيق عائدا على موجوداتها مقارنة بشركات العاملة في نفس المجال.[1]

2- نسبة العائد على حقوق الملكية :

يقيس معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المساهمين، ويكشف عن أداء الإدارة.

وتحسب هذه النسبة كمايلي :

نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية

3– نسبة العائد على الأسهم :

و تشير هذه النسبة إلى مقدار الربح التي تحققه الشركة على كل سهم من الأسهم التي يحتفظ بها المساهمون.

نسبة العائد على الأسهم = صافي الدخل (الربح) / عدد الأسهم العادية المصدرة

فإذا كانت هذه النسبة متدنية فتدل على أن الشركة تنتج سلعا بتكلفة عالية، و تبيعها بأسعار منخفضة.[2]

[1] - علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

[2]- محمد علي العامري، **الإدارة المالية**، ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان،2008 ، ص 117-118.

المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة للنسب المالية

إن للنسب المالية دورا هاما في كشف الوضعية المالية للمؤسسات ويوحي مظهرها أنها كاملة و دقيقة وعلى الرغم من ذلك فهي تعاني من بعض النقائص، لذلك وجهت لها العديد من الانتقادات أهمها : [1]

- ✓ ليس للنسب المالية قيمة لا دلالة الا إذا قورنت بمثيلاتها في السنوات السابقة –المعايير التاريخية– أو المؤسسات المنتمية لنفس القطاع؛
- ✓ النسب المالية لا تظهر التغيرات التي تحدث على مرّ السنين؛
- ✓ النسب المالية مرتبطة بعوامل شخصية، تتعلق بمدى فهم المحلل للبيانات المالية واستخراج النسب المالية المناسبة للقرارات المتخذة، وكذا القدرة على الحصول على المزيد من المعلومات من مصادر أخرى؛

و مع ذلك الانتقادات الموجهة لها تبقى وجهات نظر القصد من وراءها سوى لفت انتباه المحللين ومتخذي قرار منح القروض إلى نقاط الضعف فيها، لأن أبحاث تطبيقية عديدة في هذا المجال أثبتت نجاح بعض النسب المالية في التوقع بالمركز المالي للمؤسسة مثل أبحاث بيفر، و ألتمان و التي كشفت عن نجاح النسب المالية في التنبؤ بتعثر باحتمال فشل المؤسسة.

[1] كريم زرمان، مرجع سبق ذكره، ص 55- 56.

خلاصة الفصل :

حولنا في هذا الفصل الإحاطة لمدخل التحليل المالي و الذي تناولنا فيه بالتطرق إلى مختلف مفاهيم التحليل المالي وأهم أغراضه، ووجدنا أن التحليل المالي يعتبر خطوة مهمة بالنسبة للمحللين الائتمان لاتخاذ القرار و ذلك بالاعتماد على بيانات و معلومات سوا داخلية أو خارجية، و إن استعمالاته لا تقتصر على إدارة الائتمان فقط وذلك نظرا لأهميته و لتحقيق مجموعة من الأهداف .

و من أجل تقييم جيد للشركة من كل النواحي يجب الاسترشاد المحلل الائتماني بتحليل المخاطر الائتمانية إضافة للتحليل المالي بالنسب المالية التقليدية.

ومن اجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على سيرورة و بقاء المؤسسات يجب اللجوء إلى استعمال الأدوات التحليلية التي تمكنه من الحصول على معلومات اللازمة للقرار المالي، ومن بينها ما ارتأينا إليه في المبحث الثالث التحليل بالنسب المالية و التي نجدها من أهم أدوات التحليل المالي و أكثر استخداما.

ويمكن القول بأنها مؤشرات التي يسترشد بها المحلل المالي للوصول إلى أهدفه، والى حالة التوازن بين العوامل المالية و الإنتاجية المختلفة.

تمهيد :

التعثر المصرفي يعتبر من المشاكل الاقتصادية المتشابكة لان آثاره لا تقف عند صاحب الديون المصرفية فقط وإنما تؤثر سلبا في أداء الجهاز المصرفي وبالتالي علي الاقتصاد الكلي للدولة بشكل عام لان الجهاز المصرفي يعتبر العمود الفقري لاقتصاديات أي دولة ولعل ذلك يكمن في أن التعثر المصرفي سيؤدي إلى تجميد موارد المصارف المالية وبالتالي تخفيض دوران رأس المال الذي تعتمد عليه البنوك في تحقيق أرباحها.

حتى أصبح من المواضيع الهامة التي وجه الباحثون اهتماما لها، و ذلك لما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني و على المصارف بالخصوص لما قد تواجهه من مخاطر التي هي جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي. فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر.

لذا سوف نحول التطرق في هذا الفصل المبحثين :

المبحث نتناول فيه قياس مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل؛

المبحث الثاني الى ماهية الديون المصرفية المتعثرة.

المبحث الأول : قياس مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل

المطلب الأول : اتفاقية بازل الأولى

تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر* و سويسرا و لوكسمبورغ تحت إشراف بنك التسويات الدولية وذلك بعد حدوث انهيار لبعض البنوك في السبعينيات و ظهور مخاطر لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية و زيادة حدة المخاطر الائتمانية إضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث و زيادة حجم نسبة الديون المشكوك في تحصيلها و تعثر بعض هذه البنوك و انتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم، و تهدف لجنة بازل الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي :[1]

- تقرير حدود الدنيا لكفاية رأس مال البنوك؛
- تحسين أساليب الفنية للرقابة على الأعمال البنوك؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة باجرءات و أساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانيات من القرن الماضي حيث يعتبره السبب الحقيقي و الوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم " بازل الأولى " و الواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس المال كل البنوك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها. و في منتصف القرن العشرين زاد الاهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال و حجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، و لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، و على وجه التحديد البنوك الأمريكية و اليابانية، و هو ما دفع بجمعيات المصرفيين في و ولايتي " نيويورك و الينوي " بصفة خاصة سنة 1952 إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة نسبتها إلى رأس المال.

و في عام 1988 أقرت لجنة بازل معيار موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دوليا أو عالميا للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك و يقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك، و أقرت اللجنة في هدا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها أصبح بتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى، و على الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام 1992.[2]

---

[1] http://www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc 08/05/2011 11:05.

[2] http://www.ksau.info/vb/showthread.php 08/05/2011 11:10

* دول العشرة : بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أسبانيا.

وقد كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها peter cooke الذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة كوك أو " بال" أو كما يسميها الفرنسيون أيضا بمعدل الملاءة الأوربي.

نسبة كوك = الأموال الخاصة / مجموع الأصول المرجحة للمخاطر

لقد استهدفت جهود لجنة بازل الأولى الى تحقيق هدفين أساسيين هما [1]:

1. المساعدة في تقوية و استقرار النظام المصرفي الدولي و ذلك عن طريق :
   - ✓ تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالمصارف؛
   - ✓ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف؛
   - ✓ تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية.

2. الحد من آثار المنافسة غير العادلة، والتي تنتج من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة.

كما انطوت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب الأساسية أهمها :

أ- التركيز على المخاطر الائتمانية حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في عين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما و لم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في المالية؛

ب- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول كفاية المخصصات الواجب تكوينها حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول و مستوى المخصصات التي يجب تكوينها أو الديون المشكوك في تحصيلها و غيرها من المخصصات، و ذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال ؛

ت- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية، المجموعة الأولى متدنية المخاطر، و تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD* يضاف إلى ذلك دولتان هما : سويسرا و المملكة العربية السعودية، وأما المجموعة الثانية تضم بقية دول العالم، وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى؛[2]

د- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول؛

---

[1] - http://www ksau.info/vb/showthread.php

[2] – طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 130.

* Organisation for Economic and development و هي المنظمة و التي تقوم بعقد ترتيبات اقراضية خاصة بصندوق مع صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم 2-1 : يوضح أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل

درجة المخاطرة	نوعيَّة الأصول
صفر%	- النقديَّة - المطلوبات من الحكومات المركزيَّة والبنوك المركزيَّة والمطلوبات بضمانات نقديَّة وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزيَّة في بلدان OCDE.
10 % الى 50 %	- القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام.
20 %	- القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدوليَّة وبنوك دول منظَّمة OCDE
50 %	- قروض مضمونة برهونات عقاريَّة مشغولة أو التي ستشغل من قبل المقترض.
100 %	- القروض الممنوحة للقطاع الخاص - جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجاريَّة. - القروض الممنوحة خارج الدول من خارج دول منظَّمة OCDE ويتبقَّى على استحقاقها ما يزيد عن عام - القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصاديَّة - مساهمات في شركات أخرى - جميع الموجودات الأخرى.

المصدر : سليمان ناصر، **مداخلة بعنوان اتفاقيات بازل و تطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مداخلة في ملتقى جامعة الأمير قسنطينة، 19-2009.

كما تحسب أوزان المخاطر بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) بضرب معامل الترجيح لالتزام في معامل تحويل الائتمان (حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية كما يلي :[1]

[1]- سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل و تطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مداخلة في ملتقى جامعة الأمير قسنطينة، 19- 2009، ص 5.

الجدول رقم 2-2 : يوضح ومعاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية

معامل تحويل الائتمان	الأدوات
% 20	– التعهدات قصيرة الأجل، ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة
% 50	– تعهدات مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)
% 100	– بدائل الائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون مثل خطاب الائتمان التي تستخدم كضمان مالي للقروض و الأوراق المالية. – اتفاقيات البيع و إعادة الشراء و عملية التنازل عن الأصول التي يحمل البنك فيها مخاطر الائتمان.

المصدر: لعراف فايزة، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،2010 جامعة مسيلة ص 59.

و.مكونات رأس المال المصرفي حسب متطلبات توصيات لجنة بازل.

قسمت لجنة بازل رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين : [1]

[1] – سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة و التحولات الاقتصادية– واقع وتحديات–،2006، جامعة شلف– الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004،ص 153.

1- رأس المال الأساسي : و يشتمل رأس المال الأساسي + الاحتياطات المعلنة و الاحتياطات العامة و القانونية +الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة.

2- رأس المال التكميلي :حيث يشمل احتياطات غير معلنة+احتياطات إعادة التقييم + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم و السندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة.

و يجب احترام الشروط الآتية في رأس المال :

- أن لا يتعدى رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي؛
- ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين و التي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50 % من رأس المال الأساسي؛
- أن لا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عم 2 % مرحليا، ثم تحدد1.25 % من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة للخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية.

و بهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي :

رأس المال(الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) / مجموع التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة الخطر ≥ 8%

أجريت اتفاقية بازل الأولى بعض التعديلات في سنة 1995 و هي [1]:

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 154- 155.

أ- في أفريل 1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير راس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك.

ب- كما وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي قد تختلف من بنك إلى آخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية و الأداء الفعلي فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال.

ج- إن السمة الرئيسية لاقتراح أفريل 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أفريل 1993 و الذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك، إلا أن المناقشات و الملاحظات التي وردت للجنة بازل أسفرت عن خطة للسماح للبنوك بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج إحصائية داخلية، ومن اجل ضمان حد أدنى من الحيطة و الحذر و الشفافية و التماشي مع اشتراطات رأس المال على مستوى جميع البنوك، اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية و النوعية لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية و من بين هذه المعايير :

- ضرورة حساب المخاطرة اليومية.
- استخدام معامل ثقة ≥ 99 %.

يتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة و محددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية.

ومع هذه التعديلات إلا أنها أبقت على معدل الملاءة الإجمالية عند 8 % كما ورد في اتفاق بازل الأولى إلا أنها عدلت في المكونات النسبة كمايلي : [1]

[1] - سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مرجع سبق ذكره ،ص 291-292.

سمحت للبنوك إصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، و ذلك لمواجهة جزء من مخاطر السوقية، و بهذا ليصبح رأس المال الإجمالي يتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة)، الشريحة الثانية (رأس المال التكميلي)، و هذا كما هو محدد في اتفاقية 1988، الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين)، و هذا الأخير أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن يتوفر فيه الشروط الآتية :

- ✓ أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن شيء، وأن لا يتجاوز 250% كحد أقصى من رأس المال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية؛
- ✓ أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي؛
- ✓ يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك حتَّى نضمن الحدَّ وهو 250 % ؛
- ✓ و بما أ المخاطر السوقية قد تختلف من بنك إلى آخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرق إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطر، منها القيمة المقدرة للمخاطر (RISK (value at var إضافة إلى مقاييس كمية و نوعية و أخرى.

لتصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس كما يلي :

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة1 + شريحة2 + شريحة 3)}}{\text{أصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقاييس المخاطر السوقية} \times 12.5} > 8\ \%$$

ومن مساهمات بازل الأولى في إطار كفاية رأس المال بازل و التي تعتبر نقاط القوى لها كالأتي : [1]

- الإسهام في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي؛
- إزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة؛

[1] - ميرفت أبو كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-40.

- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف؛
- إعطاء فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا وبذات الصورة بين دول أخرى أو بين بنك وآخر؛
- إن عملية ترجيح المخاطر التي جاءت بها الاتفاقية جعل من البنوك أكثر اتجاها إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، بل وربما إلى استبدال الأصول الخطرة بأصول أقل مخاطرة إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال.

و مع ذلك فلم تخلو بازل الأولى من بعض الانتقادات على الرغم من الايجابيات أنفة الذكر، لم ينجح بازل الأولى في تحقيق جميع أهداف اللجنة و على الرغم من أنه أسهم في زيادة استقرار القطاع المصرفي، إلا أن التجربة أثبتت أنه لا يزال هناك حاجة إلى تطوير متطلبات رأس المال ونظم الرقابة على المصارف،وكانت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا و أثرها على المصارف المحلية و الدولية أبرز شاهد على ذلك، وأهم الانتقادات الموجهة إلى بازل الأولى :

- لم تعد نسبة رأس المال المحتسبة وفق قواعد بازل الأولى مقياسا جيدا للوضع المالي للمصارف في جميع الحالات، وذلك بسبب التطورات الكبيرة التي شاهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير.
- لم تعالج بازل الأولى مخاطر التشغيلية.

المطلب الثاني : اتفاقية بازل الثانية

في سنة 1999 قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بعمل جاد لإصدار بازل 2 الخاصة بمعيار كفاية رأس مال البنوك، يحل محل اتفاقية عام 1988، والتي تهدف إلى : [1]

- تطوير طرق قياس و إدارة المخاطر المصرفي؛
- الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- تطوير الحوار بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر؛
- زيادة درجة الشفافية بتوفير المعلومات الكافية.

ومن محاور اتفاق بازل 2 : [2]

المحور الأول : المتطلبات الدنيا لرأس المال

لم يتغير الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8% و كذلك أساليب قياس مخاطر السوق عن بازل الأولى. و تم إضافة نوع جديد من المخاطر و هي مخاطر التشغيل و قسمت الاتفاقية المخاطر إلى قسمين مخاطر مالية تتمثل في المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق و غير مالية تتمثل في مخاطر التشغيل.

المخاطر الائتمانية وهى التي تمثل التغيرات التي تطرأ على رأس المال أو تلك الخسائر التي تنشا نتيجة تعثر العميل على السداد.

مخاطر السوق وهى التي تنشا من الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالإيرادات لتغير في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف والتقلبات في الأوراق المالية والسلع.

مخاطر التشغيل وهى الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر التي تنشا عن عدم كفاءة الأفراد أو الإدارة العليا أو فشل العمليات التشغيلية الخارجية.

وطرح اتفاق بازل II ثلاثة أساليب لقياس مخاطر الائتمان وهى الأسلوب المعياري و أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي و أسلوب التصنيف المتقدم :

[1] – منصور منال، **إدارة المخاطر الائتمانية و وظيفة المصارف المركزية، القطرية و الاقليمية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، ص 10.

[2] -www.idbe-egypt.com/doc/bazelddoc 08/05/2011 11:06.

الأسلوب المعياري Standardized Approach :

وهو يستخدم لقياس مخاطر الائتمان ويعتمد على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية مثل موديز واستاندرد اند بورز ووكالات ضمانات الصادرات، ويتضمن الأسلوب النمطي الضمان والضامنين ومشتقات الائتمان ومعاملة محددة لتعرضات المخاطر لأنشطة التجزئة والقروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

أساليب التصنيف الداخلي "IRB" **Internal Rating Based Approach** :[1]

هي أحد أهم الأساليب الحديدة التي قدمتها لجنة بازل 2. و تنقسم إلى قسمين أسلوب الأساسي الداخلي و أسلوب المتقدم، حيث تختلف أسلوب الداخلي عن الأسلوب النمطي اختلافا جوهريا، حيث أن أساليب التصنيف الداخلي الأساسي يقوم بها البنك و تقوم بتقييم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك و من ثن يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر.
وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي على أربع عناصر هي :

– احتمال تعثر Probability of default (**PD**) : وهي تقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض لفترة زمنية معينة.

– أجل الاستحقاق Maturity (M) : التي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة تعرض.[2]

– الخسارة عند التعثر Loss given default (LGD) : هو معدل الخسارة المتحققة بعد تعثر العميل و يتم قياس الخسائر التي سوف يتعرض لها البنك عند تعرض المدين عن السداد. [3]

– التعرض عند التعثر Exposure at dafault (EAD):
هي قيمة الخسائر البنك في لحظة تعثر العميل وهي تختلف عن التزامات العميل اتجاه البنك في البداية حيث يمكن أن يكون هناك التزامات غير مسحوبة أو يمكن أن يكون هناك ضمانات تم استخدامها.[1]

[1] - www.idbe-egypt.com/doc/bazelddoc 08/05/2011 11:06.

[2] - نبيل حشاد، دليلك إلى اتفاق بازل 2،الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، 2004، ص8-9.
www.bankingcenter.com/en/doc/books/basel2.pdf

[3] – فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

أما فيما يتعلق بمخاطر التشغيل، قد أشار اتفاق بازل الثانية إلى أن مخاطر التشغيل تعتبر أحد أهم المخاطر التي تواجه البنوك ومن ثم يجب عليها أن تحتفظ برأسمال لموجهة الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل، وقد عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم دقة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو الأحداث الخارجية، لذا حددت ثلاث أساليب لقياس مخاطر التشغيل، يمكن للبنوك اختيار أحدهما. وهذه الأساليب الأسلوب المعياري و أسلوب الأساسي المتقدم و أسلوب المتقدم.

الجدول 2-3 : يوضح مناهج قياس المخاطر في الدعامة الأولى من اتفاقية بازل الثانية

أنواع المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
أساليب القياس	أسلوب المعياري	أسلوب المعياري	أسلوب المعياري
	أسلوب الداخلي الأساسي	أسلوب التصنيف الداخلي	أسلوب الداخلي الأساسي
	أسلوب المتقدم		أسلوب المتقدم

المصدر: لعراف فايزة، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة ماجستير،2010 جامعة مسيلة ص 73.

المحور الثاني : المراجعة الرقابية

في إطار عملية المراجعة الرقابية في اتفاق بازل الثانية لا يهدف فقط لضمان لوجود كفاية رأس المال لاستصعاب جميع المخاطر، ولكنه أيضا لتشجيع البنوك لتطوير و استخدام أفضل الطرق و الأساليب لرقابة و إدارة هذه المخاطر، و هناك

[1] - إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس 2006، ص 10-11.

واجبات على البنوك و البنك المركزي القيام بها منها : [1]

أ- البنك :

1- تطوير عمليات تقييم داخلية لرأس المال؛

2- وضع أهداف رأسمالية تتناسب مع منظومة المخاطر؛

3- التأكد و باستمرار من تجاوز الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال.

ب- البنك المركزي:

1- التقييم الدوري و الدائم للتأكد من احتفاظ البنوك بمعدل كفاية رأس المال لمواجهة مخاطرها و التدخل في الوقت المناسب.

2- التدخل السريع لتخفيف المخاطر و الحفاظ على رأس المال.

المحور الثالث : انضباط السوق

تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى : [2]

1- تحسين و تدعيم درجة الأمان في البنوك و المؤسسات التمويلية و مساعدة البنوك على بناء علاقة متينة مع الزبائن نظرا لتوفر عنصر الأمان في السوق؛

2- تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية و عملية الإفصاح الدقيق و في الوقت المناسب عن متطلبات رأس المال التي تلزم لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها عن طريق التقارير السنوية.؛

إن الإفصاح الفعال يعتبر ضروريا لضمان المتعاملين في السوق يستطيعون فهم منظومة مخاطر المصارف.[3]

المطلب الثالث : اتفاقية بازل الثالثة

نتيجة للأزمة المالية الأخيرة والتي نتج عنها إطلاق انهيار بنك «ليمان براذر» الأمريكي في 15 سبتمبر 2008 شرارة أزمة مصرفية عالمية استلزم التغلب عليها مليارات الدولارات في صورة إعانات حكومية.

[1]- موسى عمر مبارك أبو محيميد، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و علاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2**، رسالة الدكتوراء، (غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، 2008، ص 44-45.

[2] – عبد العزيز طيبة، مريمي محمد، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، ملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص 1.

[3] – أحمد سليمان خصاونة، **المصاف الاسلامية**، ط1، علم اكتب الحديث،2008،ص 152.

اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة وتأتي هذه القواعد الجديدة بعد عامين من انهيار بنك ليمان الأمريكي، و قبل ثلاثة أيام من حلول الذكري السنوية الثانية لانهياره ، جاءت قرارات "لجنة بازل" المكونة من 27 دولة، في الثاني عشر من شهر سبتمبر الحالي 2010 تحت عنوان مقررات "بازل 3" في محاولة لإعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر.

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه هذه المقررات استجابة لمطالب محددة تبنتها مجموعة العشرين، والتي تم عرضها في لقاء القمة المقرر الذي تم عقده في العاصمة الكورية الجنوبية "سيول" في شهر نوفمبر من أجل إقرارها، ثم يتم طرحها علي الدول للتصديق عليها بصورة منفردة في غضون فترة لا تتجاوز نهاية عام 2012، ثم تدخل التنفيذ الفعلي في يناير 2013.[1]

برزت لجنة بازل الجديدة لتعالج جوانب الضعف الموجودة في قطاع البنوك قبل حدوث الأزمة المالية، وتضع الخطوط العريضة لمجموعة الإجراءات و التي تهدف إلى : [2]

1. تحسين رأس المال والسيولة القليلة المتوفرة للمصارف بينما تحد من درجة الإقراض المحتمل للمصارف؛
2. تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي.و التغلب بمفرها على هذه الصدمات بمفرها التي من الممكن ان تتعرض لها دون مساعدة الدول؛
3. ضمان أن المصارف لديها رأس مال كاف لمواصلة الاقتراض في ظل الاقتصاد ضعيف؛[3]
4. التقليل المصارف من المخاطر الذي يمثل حزام أمان تحتاجه المصارف بصل إلى 100 % في 2019.[4]

من قواعد لجنة بازل الثالثة : [5]

1. زيادة وتعزيز رأس المال بمقدار يزيد على 3 أضعاف حجم رأس المال الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كاحتياطي؛

[1] -http://www.marefa.org/index.php 01/06/2011 09:30.

[2] -http://www.alaswaq.net/views 01/06/2011 09 :40.

[3] http://www.iifef.com/node 01/06/2011 10: 01

[4] http://www.iifef.com/node 01/06/2011 10: 0

[5] http://www.marefa.org/index.php 01/06/2011 09:30

2. إلزام المصارف برفع قيمة الأسهم المشتركة*لتي تحتفظ بها، التي تعد أقل صور رأس المال من حيث المخاطرة من 2% من الأصول، إلى 7%. يذكر أن المصارف سيتعين عليها الشروع في رفع مستويات الأسهم المشتركة عام 2013؛
3. ارتفاع نسبة الاحتياطي الأساسي للبنوك منسوبا إلي رأس المال والأصول المالية عالية المخاطر، وجاءت النسبة المعلنة في حدود 7%، منها 4.5% تمثل النسبة الأساسية من رأس المال، 2.5% إضافية تكون بمثابة منطقة أمان وقائية في مواجهة التقلبات التي قد تتعرض لها الأصول عالية المخاطر، وكانت النسبة الأساسية السابقة لا تتجاوز 2%؛[1]
4. تركيز المصارف على جودة وشفافية في رأس المال، مشيراً إلى أن الشريحة الأولى من رأس المال تتجه نحو تحديد حقوق المساهمين الملموسة.[2]

المبحث الثاني : ماهية الديون المصرفية المتعثرة

نهدف من خلال هذا المبحث إلى توضيح ماهية الديون المتعثرة من خلال إبراز إلى مفهوم التعثر المالي بمختلف تعاريفه، و مفهوم الديون المصرفية المتعثرة، و أهم مؤشرات و أسباب المؤدية لذلك والى نماذج التنبؤ.

المطلب الأول : الديون المصرفية المتعثرة

[1] - http:// www.digital.ahram.org.eg 01/06/2011 09:30
[2] -. http://www.assafir.com 01/06/2011 09:35

سوف نتطرق في هذا المطلب لأهم المفاهيم و مصطلحات فيما يخص الديون المصرفية المتعثرة.

إن مصطلح الفشل المالي لا يختلف عن ظاهرة التعثر المالي، إذا يقصد بهما حالة عدم توازن التي يتعرض لها (فرد أو شركة).

التعثر بالمفهوم الاقتصادي : و يقصد به عجز عوائد الشركة المتحققة عن تغطية كل تكاليف و من ضمنها كلفة التمويل. [1]

و العسر المالي ونقصد به في معناه العام عدم قدرة العميل أو الشركة على الدفع و الوفاء بالتزاماته تجاه الغير. و قد تكون العسر المالي حقيقيا أو قانونيا.[2]

وذلك من الضروري أن نشير إلى العسر المالي كحالة يمكن تقسيمها إلى خمس مراحل : [3]

1-**مرحلة العسر المالي المؤقت** : و فهذه الحالة تكون كحالة تكون فيها المؤسسة عاجزة عن مقابلة التزاماته المستحقة رغم أصولها المتداولة، أي نقص السيولة في الأجل القصير، و هو ما يعرف بالعسر المالي الفني، إن يمكن معالجة في هذه الحالة من خلال إعادة ترتيب بغض العمليات و إعادة النظر في الأوضاع المالية .

2 – مرحلة العسر المالي الحقيقي : و هو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالإضافة إلى كون إجمالي الأصول لديها يقل عن إجمالي الخصوم.

3- مرحلة الفشل القانوني : [4]في هذه المرحلة لا تستطيع فيها التحكم بالفشل الأمر الذي يتطلب اتخاذ القرارات قانونية لإعلان عن الإفلاس أو التصفية.

4 – مرحلة الإفلاس: و هي المرحلة التي تصبح فيها الشركة غير قادرة على مواجهة التزاماتها، كما أن حقوق الملكية في الشركة تصبح غير كافية نظرا الوجود خسائر كبيرة و متراكمة استهلكت كل حق الملكية الأمر الذي يتطلب تصفية الشركة أو إعادة تنظيمها.

---

[1] - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 236.

[2] – عبد الحميد عبد المطلب، **الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية،مصر، ،2009 ص236.

[3] – الشريف الريحان، **التعثر المالي المراحل– الأسباب و الطرق و إجراءات المعالجة**، مجلة العلوم الإنسانية العدد 29، 2006، جامعة باجي مختار عنابة، ص 4.

[4] فاطمة بن شنة، **إدارة الائتمان و دورها في الحد من القروض المتعثرة–دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2008، ص 59.

5- مرحلة إعادة التنظيم : قد لا تكون الأفاق المستقبلية للشركة واعدة كثيرا، و لكنه من الأفضل إبقاء الشركة على قيد الحياة وإعادة تأهيلها بدلا من تصفيتها، و يمثل فائدة ثابتة باسهم لتخفيض التزاماته الشركة و يعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للشركة.

و في تعريف للدين : هو عملية مبادلة مال بوعد التسديد، و يعتبر كذلك وسيلة تمويل رأس المال من شخص إلى أخر و هذا لتسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد و الوفاء.[1]

و في تعريف للديون المتعثرة في منظور مصرفي : هي الديون التي لا تدر عائدا، أي الديون التي لم يتم إضافة عوائدها إلى إيرادات البنك و إنما توضع في حساب مستقل بعد دراسة و تحليل الدين و مقومات و إمكانيات المشروع اعتباره دينا غير منتظما و تكوين مخصصات و احتياطات له.

و هي أيضا التزامات التي يم سدادها بعد فترة، أو بمعنى آخر هي التزامات التي يتم سدادها بعد 90 يوما ليعتبر ذلك إفلاسا.[2]

و هي أيضا الديون التي لا يقوم المقترض بتسديديها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات و المستندات المطلوبة. و يمكن تقييم هذه الديون إلى :[3]

أ – ديون يسودها ملاحظات مختلفة تستدعي متابعتها بدقة و اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة ومثال ذلك : تأخير في سداد الأقساط أكثر من شهر و عدم استكمال الوثائق المطلوبة في ملف وضعف حركة الحساب؛

[1]- عمر بوعزيز، قشوش حرز الله، **التنبؤ بخطر منح القروض بطريقة القرض التنقيطي**، مذكرة مهندس دولة، غير منشورة)، معهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، غرداية، 2000، ص 10.

[2] - فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3]- عبد المعطي، مرجع سبق ذكر، ص 279-280.

ب – ديون تقترب من دائرة الخطر و يحتمل أن تسبب خسارة للبنك لأسباب قد تتعلق بضعف السيولة الشركة المقترضة و أو التغيير في إدارتها؛

ج – ديون إمكانية تسديدا بالكامل مشكوك فيها حيث يكون هناك تأخر في سداد الدين الأقساط و الفوائد لمدة تزيد أكثر من سنة.

المطلب الثاني : أسباب و مؤشرات تعثر الديون المصرفية

يشكل التأخر في سداد الديون لدى البنوك بصفة عامة، مشكلة كبيرة إذا يعتبر بداية القلق ، و قد تكون بداية لهلاك الديون، مما يستدعي تكوين مخصص للديون مشكوك فيها، و قد تصبح ديون معدومة وهذا راجع لعدة أسباب و هذا ما تناولنه في هذا المطلب مع إبراز مؤشرات تعثر الديون المصرفية.

يمكن تصنيفها أسباب تعثر الديون إلى ثلاث مجموعات رئيسية : [1]

أولا : أسباب متعلقة بالبنك

1- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة من التسهيلات الممنوحة؛
2- السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل التسليم الكامل للمستندات المطلوبة؛
3- ومن الخطأ المرتكب من طرف البنك التمويل الكامل أو شبه الكامل لمشروع العميل، لأنه ينبغي أن يكون لدى العميل ما يمول به جزءا من مشروعه و يتحمل قدرا من المخاطر فيه ؛
4- امتناع البنك دون مبرر عن تقديم تمويل إضافي للعميل أو تكون عادة ضئيلة، فيتعثر العمل و يتوقف العميل عن الوفاء بالتزامات البنك، و عندها يتعرض البنك فقدان كل أو بعض القرض؛
5- اتخاذ البنك قرار بتجميد حساب العميل مما يؤدي به التعامل مع بنك أخر.؛
6- عدم المراجعة الشهرية من طرف البنك لحركة حساب العميل من ناحية حجم إيداعاته و سحوباته، و ما إذا كان يحتفظ بجزء من تدفقاته النقدية خارج البنك وما إذا كان يستعمل كل القرض أو بعضه في غير الغرض المخصص له من عدمه؛

ثانيا: أسباب المتعلقة العميل

و تنشأ هذه الأسباب عن التالي : [2]

1- قيام العميل بتقديم بيانات خاطئة عمدا إلى البنك لإظهار المشروع على غير حقيقته، مما يؤدي بالبنك إلى منح العميل القرض المطلوب دون إجراء تحقيقات عنه؛

2- استهانة العميل بإرشادات و توجيهات البنك أو عدم التزامه بالشروط و الضوابط التي يفرضها البنك له في استخدام التمويل المقدم للمشروع بشكل المتفق عليه ؛

[1] فريد راغب النجار، إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 22-25.

[2] – محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة**,طبعة 1، ايتراك للنشر و التوزيع، 1998، ص 81-85.

3- استخدام العميل القرض في أنشطة لا معرفة لهم بها دون علم البنك و خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تحتمل بقدر كبير من مخاطر أو غير مشروعة؛

3- سوء و عدم كفاءة النظام المحاسبي في الشركة، و كذا العاملين فيه، و عدم مراعاتهم الدقة في إعداد القوائم المالية للشركة.

ثالثا : أسباب خارجة عن إرادة البنك و العميل

كثيرا ما تحدث للعوامل و الظروف العامة سواء الاقتصادية أو سياسية أو التشريعية و الاجتماعية تأثيرا في نشاط الائتمان بالمصرف و على النشاط الذي يموله هذا الائتمان، و كلما كانت هذه العوامل تتصف بعدم الاستقرار كلما كانت مخاطر مرتفعة على العملاء و إدارة نشاطاتهم و نذكر على سبيل المثال مجموعة من العوامل الأسباب العامة المؤدية إلى حدوث تعثر مايلي : [1]

1- نقص أو تراجع الطلب على الإنتاج العميل المقترض سواء لتغيير أذواق المستهلكين أو لنقص في القوة الشرائية، أو لظهور منافس جديد لديه إمكانيات إنتاجية هائلة و قدرات تنافسية عالية تمكنه من الإنتاج بتكلفة أقل و جودة أعلى؛

2- تقادم التكنولوجيا المستخدمة من قيل العميل و عدم إمكانية استخدام التكنولوجيا جديدة لاعتبارات فنية؛

3- فرض الدولة سياستها المالية على المشروعات فيما يتعلق بالضرائب ساء ضرائب الإنتاج، و كلنا كانت الأعباء الضريبية مرتفعة كلما كانت سببا رئيسا في تعثر المشروعات.

كما هناك ظروف عالمية يمكن أن يكون لها تأثيرا على تعثر المشروعات منها :
ظهور حروب الاقتصادية و سياسات الحصار الاقتصادي التي قد تفرضها المنظمات الدولية.

إن ملاحظة المؤشرات التي توحي بتعثر القروض تساعد كثيرا على معالجتها، و هناك العديد من المؤشرات السلبية نذكر منها : [2]

أ – مؤشرات تعثر المشروع

و يمكن أن نستند بها من خلال الميزانية :

1 – تدهور مركز العميل النقدي؛

2- الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي؛

3- تراجع حقوق الملكية (حقوق مساهمين)؛

[1]- إيمان انجرو، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

[2] - عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سبق ذكره، ص63-64.

4- ارتفاع مديونية الشركة.؛

5- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

ب- المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك :[1]

1- إصدار شيكات على حساب القرض أو حساب الأفراد للعميل بأكثر مما تسمح الأرصدة المتوفرة في الحسابات.؛

2- وجود حركات سحب من الحساب لا يتناسب مع طبيعة المقترض من جهة و احتياجات المشروع الممول من جهة أخرى؛

3- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب و الإيداع، و طبيعة الحال فان ذلك يستوجب أن يكون على الاطلاع بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة؛

1- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك و بصفة خاصة من جانب الإيداع

ج- مؤشرات المتعلقة بطلبات القرض :

1- تقديم المقترض طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر و بشكل مخطط؛

2- طلب العميل من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك؛

3- زيادة تكرار طلبات سقوف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان؛

4- طلب العميل استبدال الضمانات العينية كالبيع مثلا أو تقديمها ضمانا لدائنين آخرين، و كما هو معروف فان الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية.

هـ- مؤشرات المتعلقة بالضمانات :

1- تراجع القيمة السوقية للضمانات؛

2- تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح.

مؤشرات تعثر يستدل عليها من جدول النتائج : [2]

1- تراجع المبيعات؛

2- تركز المبيعات في غدد محدد من الزبائن؛

3- زيادة في المبيعات و انخفاض في الأرباح.

المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر

سنتاول في هذا المطلب إلى مفهوم التنبؤ و خطواته والى أبرز نماذج لتنبؤ بتعثر .

[1] - فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

[2]- - فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

❖ يعرف التنبؤ هو عملية عرض حالي لقيم مستقبلية باستخدام مشاهدات تاريخية بعد دراسة سلوكها في الماضي.[1]

و للقيام بعملية التنبؤ لأي ظاهرة هناك خطوات عامة تتبع لذلك نذكر مايلي : [2]

1- تحديد و تعريف موضوع التنبؤ.
2- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصر الأولية المكونة له و دراسة العوامل المسببة في زيادته و نقصه.
3- دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ و العناصر الأخرى المتصلة بها.
4- إجراء دراسات عن تطور التاريخي للقيم الرمية لموضوع للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا.
5- إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها و بين القيمة الفعلية الواقعية له.

من ابرز أغراض التحليل المالي فضلا عن إجراء و تحديد الاتجاهات هو استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر أو فشل الشركات، وهذا الفشل يترتب عنه خسائر جسيمة للمتعاملين مع هذه الشركة، برزت عدة محاولات لتطوير النماذج و الأدوات التي من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية هؤلاء المتعاملين من الخسائر، و ركزت هذه المحاولات على استخدام النسب المالية في تصميم نماذج رياضية، ويمكنها التنبؤ بفشل الشركات،[3] و يعتبر BEAVER أول من قام في هذا قام بدارسة في المجال عام عام 1966 و تبعه في ذلك عدد من الباحثين سنذكر منها

- (1968) ALTMAN
- (1981) KIDA
- (199) TAN

نموذج 1968 ALTMAN :

[1]- عبلة مخرمش، **تقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات باستخدام السلاسل الزمنية (نموذج بوكس و جنكيز) دراسة حالة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز**، مذكرة ماجستير- ورقلة، 2006، ص 3.

[2] - مرجع سابق، ص 61.

[3]- إيمان انجرو، مرجع سبق ذكره، ص 107.

هدفت دراسة (ALTMAN) و التي أجريت في الولايات المتحدة الأميركية على عينة من الشركات بلغ عددها ثلاثة و ثلاثين شركة فاشلة ثم مقارنتها ب ثلاثة و ثلاثين شركة ناجحة بنفس الموصفات من حيث طبيعة العمل و حجم رأس المال و حجم النشاط إيجاد نموذج أمثل للتنبؤ بافلاس الشركات، باستخدام نموذج N Z- SCORE)و الذي يتكون من مجموعة من النسب المالية، حيث استخدام اثنان و عشرون نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للشركات و تم تحليلها باستخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (MULTIPLE DISCIMINATE ANALYSIS).

كما أن النموذج يقوم على أساس افتراض وجود علاقة بين بعض النسب في سنوات السابقة وبين واقعة الإفلاس في السنوات التالية، وكانت صيغته على النحو الآتي:

$$Z = 1,2\ X_1 + 1,4\ X_2 + 3,3\ X_3 + 0,6\ X_4 + 1,0\ X_5$$

حيث:

- Z درجة التمييز
- X_1نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول
- X_2نسبة صافي الأرباح المحتجزة الى اجمالي الأصول
- X_3 نسبة صافي الدخل قبل الفائد و الضرائب الى إجمالي الأصول
- X_4نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية الإجمالي الالتزامات
- X_5 نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول

وتمثل هذه النسب كل من السيولة و التمويل و الربحية وسلامة الهيكل التمويلي والنشاط على التوالي وجميعها تعتبر متغيرات مستقلة استخدمت لغايات الاستنباط علاقة خطية بينهما وبين المتغير التابع للتمييز بين الشركات الناجحة و الفاشلة، حيث قام بتطبيق النموذج على الشركات الفاشلة و الناجحة وكان الدراسة الذي يحكم على الشركة بالنجاح أو الفشل على النحو الآتي:

1- إذا كانت درجة التمييز Z أكبر أو تساوي 2,99 تعني بأن الشركة ناجحة;
2- إذا كانت التمييز Z من 1,81 و أقل من 2,99 يعني لأن الشركة يصعب تحديد وضعها و بالتالي تخضع لدارسة تفصيلية (مشكوك في استمرارية);
3- إذا كانت درجة التمييز Z أقل أو تساوي 1,81 تعني أن الشركة فاشلة يحتمل إفلاسها و غير قادرة الاستمرار.[1]

وتقوم غالبية البنوك بتطبيق هذا النموذج لما له من مميزات تتركز في توفر المعلومات اللازمة للتطبيق و درجة الثقة العالية في نتائجه، إلا أنه في ذات الوقت يعاني من عدد من العيوب أهمها:

- اعتماده على بيانات تاريخية وتجاهله للمعلومات غير الكمية.
- صعوبة تطبيق معادلة هذا النموذج ناتجة عن تطبيق تم إجراءه على الشركات الأمريكية مما يصعب في بعض الأحيان تطبيقه على الشركات غير الأمريكية[2].

خاتمة الفصل

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية بصفة عامة إدارة الائتمان بصفة خاصة إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني.

ففي المبحث الأول لفتنا الانتباه إلى لجنة بازل فتبين أن ظهورها أعطى الاهتمام بالمخاطر المصرفية بصورة أكثر وضوحا، و كانت اتفاقية بازل الأولة هي البداية لذلك، وقد بدأت هذه الاتفاقية بوضع حدود دنيا لرأس المال لتحقيق ما أسمته بكفاية رأس المال، فجاء الإعداد لتعديل اتفاقية بازل الأولة لإصدار الاتفاقية الجديدة مناسبة لإعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر و بما يحقق سلامة البنوك و استقرار القطاع المصرفي في مجموعه، فلم تقتصر بازل الثانية على إعادة النظر في مستلزما رأس المال ، اتفاقية بازل الثانية لم ل تعطي جانب السيولة الأهمية التي تستحقها وهي تعد من أهم أنواع المخاطر المصرفية في الوقت الذي تضمنت الدعامة الأولى من اتفاقية بازل الثانية أي الحد الأدنى لرأس المال، ثلاثة أنواع من المخاطر العامة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، و هذا كان بعد حدوث الأزمة المالية الأخيرة لذا طلبت من السلطات الرقابية دراسة المخاطر المصرفية الأخرى و هذا ما أقرت لجنة بازل للإشراف المصرفي أخيرا تعديلات على المعايير الحالية التي اعتمدتها لجنة بازل الثانية. وتتضمن المعايير المعدلة والمعروفة أيضا باسم بازل الثالثة، ومع ذلك لا يزال من الصعب جداً توقع تأثير بازل الثالثة في هذا

[1] - ميشال سويدان، **مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية**، المؤتمر الثاني للعلوم المالي والمحاسبية، جامعة أربد، الأردن28-29 أفريل 2010، ص588-589.

[2] - شريف مصباح أبو كرش، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، مؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار و التمويل في فلسطين بين أفاق التنمية و التحديات المعاصرة**، جامعة الخليل، فلسطين، 8- 9 ماي 2005، ص 16.

الوقت نظراً لعدد من المتغيرات غير المعروفة وقوى التعويض المختلفة .ولكن تركت مقررات بازل الثالثة عددا معينا من الأسئلة دون إجابة، مثل ما يمكن فعله حيال المصارف التي تعتبر من المرجح بشكل كبير أن يشوبها فشل، وكيف تضمن أن المصارف لديها السيولة الكافية لتمويل العمليات اليومي.وما هو أجل تطبيق هذه الاتفاقية، والذي تمتد إلى عام 2019 بما في ذلك محطات للمراجعة في كل من سنتي 2013 و2015، وهل هو زمن كافٍ للانتقال إلى تطبيق هذه المعايير وإجراء التعديلات الهيكلية على البنوك دون هزات.

أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية القروض المصرفية المتعثرة من خلال التعريف بالدين و الديون المصرفية المتعثرة و إلى أسباب و مؤشراتها، فنجد أن الخطر يظل قائما في جميع نشاطات المصارف من خلال منحها للقروض، و الذي ينتج عنها و في مقدمتها مخطر التعثر أو عدم القدرة على السداد وتأتي خطورة تعثر القرض بمختلف صوره و في مختلف مراحله في الآثار السلبية المترتبة عليه وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها. أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى نماذج التي استخدمت للتنبؤ بتعثر الشركات من خلال التعريف بالتنبؤ و خطواته ومن جهة نظر العمل المصرفي يجب أن تعتمد إدارة الائتمان على نموذج التنبؤ بالفشل المالي المكونة من بعض النسب المالية المستخرجة من تحليل الحسابات الختامية للعملاء و ذلك للتنبؤ باحتمالات الفشل لهم، و بالتالي حماية المصرف من خسائر الناجمة عن التعثر العملاء و عدم الوفاء بالتزاماتهم .

تمهيد

إن المؤسسات المصرفية تلعب دور الوسيط المالي في جمع الأموال من المودعين و على شكل قروض و ذلك من أجل تحريك عجلة الاقتصاد و هو دور مهم لها يهدف إلى تحقيق ربح و خلق منافسة مما يؤدي بها إلى مواجهة مخاطر، ومن أهم مخاطرها مخطر عدم السداد الناتج عن عدم استردادها للأموال المقترضة، و يجب للبنوك الجزائرية مواجهة ذلك من خلال تحليل الائتماني السليم وبإعطاء الاهتمام للتحليل المالي و بالخصوص التحليل بالنسب المالية لكونها الأكثر انتشارا.

وعليه سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث ففي المبحث الأول سوف نحاول التعرف على مدى اعتماد وتطبيق البنك الوطني الجزائري لأدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني عن طريق استخدام استقصاء معلومات تم توزيعه على موظفي البنك المختصين في منح القرار الائتماني، بعدها نقوم بتحليل أسئلة الاستقصاء انطلاقا من الإجابات.

وسوف نتطرق في المبحث الثاني إلى محاولة تطبيق نموذج إحصائي يسمح بتنبؤ بتعثر القروض المصرفية للبنك الوطني الجزائري باستخدام طريقة الانحدار المتدرج ثم بعدها لمحاولة بناء دالة تميز لنا بين المؤسسات السليمة والمتعثرة و بالاعتماد على برنامج SPSS.16 .

فبناء النموذج الإحصائي المقترح لاتخاذ القرار الائتماني كان على مستوى مديرية البنك الوطني الجزائري و التي تعرف بمديرية الاستغلال 184 و التي تشرف على 14 وكالة ومن بينها وكالتين والتي كانت أيضا محل الدراسة وهما وكالة ورقلة و وكالة تقرت.

مصلحة القروض (الالتزام) هي كانت مصلحة التربص مصلحة التربص والتي تتواجد على مستوى كل وكالات البنكية و هي التي تشرف على المهام التالية:

مصلحة الدراسة و التحليل : و تعمل هذه المصلحة على دراسة الملفات المقدمة من طرف الزبائن الطالبين للقرض لتقييم المخاطر و تقديم رأى حول كل الملفات التي تقوم بدراستها.

مصلحة القضائية للمنازعات : و هي الخلية التي تتكلف بمتابعة الالتزامات بالإضافة إلي تلقي الضمانات و تحليل المستحقات.

لذا قمنا بتقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول قمنا بعرض استقصاء موظفي و محللي الائتمان في البنك الوطني الجزائري؛
- وفي المبحث الثاني قمنا تطبيق طريقة الانحدار المتدرج للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية؛
- و المبحث الثالث قمنا بتحليل نتائج الدراسة مع اختبار الفرضيات.

المبحث الأول : استقصاء موظفي و محللي الائتمان في البنك الوطني الجزائري

سنقوم بعرض في هذا المبحث إلى استقصاء المعلومات و الهدف منها وعلى أهم محاورها و تحليل النتائج المتوصل.

المطلب الأول : أهداف ومحاور الاستقصاء

سوف نتناول فها المطلب الهدف من الاستقصاء و الفئة المستهدفة و محاور التي اشتملتها.

- **أداة الدراسة :**

اعتمدنا في هذه الدراسة على أداة الاستقصاء المحتوية على مجموعة أسئلة الموزعة على موظفي مديرية البنك الوطني الجزائري و وكالتها تقرت و ورقلة، منها أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة الهدف منها جمع المعلومات للوصول إلى معرفة مدى اعتماد موظفي و محللي الائتمان على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض المصرفية و في اتخاذ القرار الائتماني.وقسم الاستقصاء إلى ثلاث محور :

المحور الأول : اشتمل على 4 أسئلة شخصية حول المحلل الائتماني و المتعلقة بالدرجة العلمية و مدة الخبرة و عدد الموظفين في البنك العامل فيه؛

المحور الثاني : اشتمل 11 أسئلة متعلقة بالمحلل الائتماني و التحليل المالي؛

المحور الثالث : 3 أسئلة متعلقة بتعثر القروض المصرفيةو التي كانت أسئلة مفتوحة.

- **مجتمع الدراسة :**

تكون أفراد مجتمع الدراسة من مجموعة الموظفين العاملين في مديرية البنك الوطني الجزائري ووكالاتها (تقرت _ ورقلة) و هم بالتحديد المدير ونائب المدير و المحلل الائتماني.
و قمنا بتوزيع 9 استمارات على أفراد العينة الذكورة سابقا باعتبارهم أهل الاختصاص و الخبرة بموضوع الدراسة على النحو الأتي :

- 4 استمارات لمديرية البنك الوطني الجزائري؛
- 3 استمارات لوكالة تقرت؛
- استمارتين لوكالة ورقلة.

المطلب الثاني : النتائج المتوصل إليها من خلال الاستقصاء

سنقوم في المطلب تحليل نتائج الاستقصاء انطلاقا من المحور واعتماد على أغلبية الأجوبة

➢ فيما يخص المحور الأول المتعلقة بالأسئلة حول المعلومات الشخصية لأفراد العينة.

- بالنسبة للسؤال 1 المتعلق بعدد الأشخاص المعنيون :

7 موظفين،و المدير، و نائب مدير.

- فيما يخص السؤال 2 المتعلق بالدرجة العلمية و حسب عدد الموظفين :

التخصص	العدد
ليسانس في الحقوق	1
ليسانس إدارة أعمال	2
ليسانس نقود وبنوك ومالية	1
ماستر2 في العلوم المالية	1
مالية مؤسسة	2
تسيير مؤسسة	2

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع الموظفين متحصلين على شهادات جامعية.

- السؤال3 المتعلق بالدرجة الخبرة.

مدة الخبرة	العدد
3-5 سنوات	7
أكثر من 5 سنوات	2

- فيما يخص السؤال 4 المتعلق بعدد الموظفين المختصين في محل الدراسة تتراوح من 2 الى3 موظفين.

من خلال أجوبة المحور الأول نجد أن إدارة البنك الوطني الجزائري لا تركز بدرجة الأولى على تخصص لأنها كلها بعيدة عن مجال التحليل المالي، إنما تعتمد على مدة الخبرة و هذا لا يدل على عدم الاهتمام البنك بالتحليل المالي.

➢ فيما يخص المحور الثاني المتعلق بالمحلل المالي و التحليل المالي

بالنسبة للسؤال 5 : المتعلق عن درجة التفويض الممنوحة للمحلل الائتماني.

درجة تفويض الممنوحة للمحلل الائتماني في اتخاذ القرار الائتماني	**العدد**
مطلقة	0
محدودة	9
المجموع	9

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن درجة التفويض لذا المحلل الائتماني محدودة، وهذا يدل على وجود المركزية في إدارة البنك.

- السؤال 6 المتعلق لتلقي محلل الائتماني لدورات في التحليل المالي كانت النتيجة كمايلي :

تلقيت دورات في التحليل المالي	العدد
نعم	8
لا	1
المجموع	9

نلاحظ أن أغلبية محللي الائتمان في البنك الوطني الجزائري تلقوا دورات تدريبه في التحليل المالي بنسبة 88.88 % و 11.11% لم يتلقى دورات في التحليل المالي، مما يعني اهتمام البنك بتدريب موظفيه في التحليل المالي.

- السؤال7 المتعلق مدى اعتمادهم على المعلومات المالية في اتخاذ القرار الائتماني فكانت الإجابات كمايلي :

درجة الاعتماد على المعلومات المالية	العدد
درجة عالية جدا	5
درجة عالية	4
درجة متوسطة	0
لا اجابة	0
المجموع	9

نلاحظ من خلال الجدول أن محللي الائتمان في البنك الوطني الجزائري يعتمدون على المعلومات المالية في اتخاذ القرار لاتخاذ القرار الائتماني بدرجة عالية.

- في السؤال 8 المتعلق في المعلومات المالية المطلوبة فكانت الإجابات مايلي :

المعلومات المالية المطلوبة	**العدد**
سنة حالية	**0**
لسنة ماضية	**0**
لسنتين سابقتين	**0**
ثلاث سنوات	**9**
أكثر من ثلاث سنوات	**0**
مجموع	**9**

نلاحظ عدد الإجابات كانت لثلاث سنوات أي بنسبة 100 %، هذا يعني أن جميع محللي الائتمان يعتمدون على المعلومات المالي لثلاث سنوات.

- في السؤال 9 القوائم المالية التي يطلبونها و هو من أسئلة المفتوحة كانت جميع الإجابات للاستمارات التسعة هي الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج، الميزانية جدول الخزينة .

- في السؤال 10 المتعلقة في ضرورة التدقيق في القوائم المالية من طرف مدقق الحسابات كانت الإجابات كايلي :

هل تشترط ان تكون مدققة من طرف مدقق الحسابات	العدد
نعم	9
لا	0
المجموع	9

نلاحظ أن جميع الأجوبة كانت نعم أي بنسبة 100%، نفسر هذا بأن المحلل المالي يهتم بصحة المعلومات المالية المقدمة له من طرف طالب الائتمان.

- السؤال11 المتعلق بتشجع سياسة البنك على إجراء التحليل المالي فكانت الإجابة مايلي :

هل تشجعكم سياسة البنك على إجراء التحليل المالي	**العدد**
نعم	9
لا	0
المجموع	9

نلاحظ جميع الإجابات كانت بنعم بنسبة 100%، يدل اهتمام سياسة البنك بتحليل المالي بشكل واسع في اتخاذ القرار الائتماني.

- السؤال 12 المتعلق باعتماد المحلل الائتماني على التحليل بالنسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني.

هل تعتمد على التحليل بالنسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني	العدد
نعم	9
لا	0
المجموع	9

نلاحظ جميع الإجابات كانت بنعم بنسبة 100%، هذا يدل على الاهتمام الواسع من طرف محللي الائتمان البنك بالتحليل المالي بالنسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني.

- السؤال13 : المتعلق بتطبيق البنك لنماذج للتنبؤ بالتعثر.

هل حاول البنك تطبيق نماذج للتنبؤ بالتعثر	العدد
نعم	0
لا	9
المجموع	9

نلاحظ جميع الإجابات كانت لا بنسبة 100%، وهذا يعني أن البنك الوطني الجزائري لا يعتمد على تطبيق نماذج الإحصائية لتنبؤ بالتعثر القروض المصرفية.

- السؤال14- المتعلق باعتماد إدارة البنك على النسب المالية في قياس و تقييم ربحية و سيولة المؤسسة فكانت الإجابة مايلي :

تعتمد إدارة البنك على النسب المالية في قياس و تقييم ربحية و سيولة المؤسسة	العدد
نعم	**9**
لا	**0**
المجموع	**9**

نلاحظ جميع الإجابات كانت بنعم بنسبة 100%، دليل على قدرة هذه النسب المالية على تحليل وضعية المؤسسة مما يساعد محللي الائتمان على اتخاذ القرار الائتماني.

- السؤال 15 المتعلق أنواع النسب المالية التي يتبعونها عند إجراء التحليل الائتماني فكانت كما يلي :

فكانت الإجابات في الاستمارات التسعة نفسها وهي يعتمدون على نسب الربحية، و نسب النشاط، و نسب السيولة، نسب الهيكلية، دليل أن إدارة الائتمان تسعى من وراء هذه المجموعات من النسب المالية لتقييم العميل طالب للائتمان من خلال :

- نسب الربحية والتي تقييم قدرة العميل على تحقيق أرباح؛
- نسب النشاط إلى كفاءة إدارة الأصول؛
- نسب السيولة إلى مدى حاجة العميل للائتمان.

➢ أما بأسئلة المحور الثالث و المتعلقة بالتعثر القروض المصرفية فكانت أسئلة مفتوحة في ما يخص أسباب التعثر القروض و الطريقة التي يتم اللجوء إليها.فكانت تلك الآراء على النحو الأتي :

- السؤال 16 المتعلق بنسبة استعادة الائتمان من المؤسسات طالبة للائتمان.فكانت الإجابات على النحو الأتي

نسبة استعادة الائتمان في الوقت المتفق عليه 10%؛

استعادة الائتمان مع التأخير في السداد 80 %؛

لا تعيد الائتمان 10 %.

نلاحظ أن أغلبية الزبائن لا يعيدون الائتمان في الوقت المحدد وهذا دليل أن العميل هو العامل الرئيسي في حدوث التعثر القروض المصرفية.

17- أن من أسباب تعثر القروض :

- عدم الخبر لدى طالبي القروض؛
- عدم المتابعة الجيدة من طرف المكلف بالدراسات؛

- نية الزبون بعدم الدفع (السداد) خاصة قروض دعم الشباب؛
- الاعتقاد بأن القرض الممنوح لا يمكن إرجاعه لأنه هبة من الدولة؛
- عدم نجاح المشروع؛

و فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري بعد حدوث التعثر كانت مايلي :

- الطريقة الأولى هي الطريقة الودية تتم من بإرسال انذر للعميل قد تصل إلى ثلاث إنذارات، منحه رزمانة جديدة؛
- الطريقة القانونية و هي إرسال ملف الزبون للمتابعة قضائيا؛
- استعمال الضمانات؛
- الحجز على المنشاة؛
- السجن في بعض الأحيان إذا لم يتم التسديد.

المبحث الثاني: تطبيق طريقة الانحدار المتدرج للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية

لتحليل متغيرات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الفهم الدقيق لموضوع الدراسة، ولمعرفة مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي لتنبؤ بتعثر القروض المصرفية و ذلك باستخدام طريقة الانحدار المتدرج.
وذلك سنقوم بعرض في هذا المبحث بيانات الدراسة و تطبيق طريقة الانحدار المتدرج.

المطلب الأول : جمع وتحليل بيانات الدراسة

➢ عينة الدراسة

المستهدف من دراستنا هو المؤسسات التي منح لها قرض في بنك الوطني الجزائري و هذا وفق المعيار المتمثل في تسديد القرض أو التأخر في السداد لأكثر من، فالمجتمع مكون من مجموعة المتعاملين الجيدين و المتعاملين الغير الجيدين و هذا الاختيار كان عشوائيا.

وقد تم إيجاد تسعة مؤسسات من القطاع الخاص و التي مازلت قيد المتابعة، بالاعتماد على بيانات مستخرجة من جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2007- 2009) التي تمكننا من حساب النسب المالية المعتمد لبناء نموذج الدراسة.
كما تم الحصول على المؤسسات عينة الدراسة من مديرية البنك الوطني الجزائري وكالتين لبنك الوطني الجزائري (وكالة ورقلة _ وكالة تقرت)

كما أنه لغرض بناء وتطوير النموذج المقترح لقياس التعثر و اختبار مدى دلالة المؤشرات المالية على التنبؤ بتعثر المؤسسات يتم تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعتين :
مجموعة الأولى : مؤسسات الجيدة.
مجموعة الثانية : المؤسسات المتعثرة.

و الجدول رقم التالي يبن عدد المؤسسات المتعثرة و المؤسسات الجيدة.

الجدول 3-1 : يوضح المؤسسات المتعثرة و الجيدة عينة الدراسة

	العدد	النسبة
المؤسسات الجيدة	4	% 44.44
المؤسسات المتعثرة	5	% 55.56
المجموع	9	% 100

المصدر : من إعداد الطالبة

➢ متغيرات الدراسة

بالاعتماد على ست عشرة محاسبية (نسب مالية) و على ست متغيرات غير محاسبية، وانتقاءها كان مبني على دراسات سابقة للموضوع.

1- متغيرات محاسبية :

و هي عبارة عن نسب مالية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل لدراسة المتمثلة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج. وقد تم اختيار16 نسبة مالية و المعمول بها في البنك محل الدراسة و تلخيصا في الجدول الموالي :

جدول رقم 3-2 : المتغيرات المحاسبية الداخلة في النموذج

النسبة	النوع
R_1= مجموع الديون/ الأموال الخاصة	هيكلية
R_2 = رأس المال العامل / مخزن +قيم قابلة للتحقيق	هيكلية
R_3 = رقم الأعمال / المخزون	نشاط
R_4 = صندوق + الحقوق + المخزون /ديون قصيرة الأجل	هيكلية
R_5 = النتيجة الصافية / رقم الأعمال	مردودية
R_6 =النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	مردودية
R_7 =القدرة على التمويل الذاتي (CAF) / رقم الأعمال (CA)	ربحية
R_8= مجموع الديون / القدرة على التمويل الذاتي (CAF)	مردودية
R_9 = القيمة المضافة (VA) /رقم الأعمال	ربحية
R_{10} = مجموع الديون / إجمالي الأصول	هيكلية
R_{11}= الأصول المتداولة / مجموع الأصول	هيكلية
R_{12} = رأس المال العامل / أصول المتداولة	هيكلية
R_{13} = أصول ثابتة / مجموع الأصول	هيكلية
R_{14} = مخزون / أصول المتداولة	هيكلية
R_{15} = مصاريف المالية/ القيمة المضافة	نشاط
R_{16} = خصوم المتداولة / أصول المتداولة	هيكلية

المصدر : من إعداد الطالبة

2- المتغيرات الغير محاسبية :

من أجل تدعيم الدراسة، قمنا بإدراج معلومات متعلقة بالمؤسسات و هذه المتغيرات يلخصها الجدول التالي :

جدول رقم 3-3 : المتغيرات الغير محاسبية الداخلة في النموذج

المتغير	اسم المتغير	كيفية حسابه
R_{17}	طبيعة القرض	قرض استثمار (1)، قرض استغلال (2)، قرض استثمار و استغلال (3)
R_{18}	عمر المؤسسة	تاريخ طلب القرض – تاريخ إنشاء المؤسسة
R_{19}	نشاط المؤسسة	خدماتية (1) ، صناعية (2)
R_{20}	الشكل القانوني للمؤسسة	PR (1) ، SARL (2) ، ETP (3)
R_{21}	أقدميه المؤسسة	تاريخ طلب القرض- تاريخ فتح الحساب
R_{22}	عدد العمال المؤسسة	

المصدر : من إعداد الطالبة بتصرف من بعض المراجع

المطلب الثاني : تطبيق طريقة الانحدار المتدرج

- **الأسلوب الإحصائي المستخدم**

سنعتمد في هذا الفصل استخدام أحد أساليب الإحصائية متعدد المتغيرات، هو أسلوب الانحدار المتدرج **Stepwise Method** الذي يعد من أساليب الإحصائية المتقدمة للتمييز بين المؤسسات السليمة و المؤسسات المتعثرة.

- **تقديم طريقة الانحدار المتدرج**

طريقة الانحدار المتدرج هي من الطرق أكثر استخداما في استخدما في اختيار أكثر المتغيرات تفسيرا للمتغير التابع.

و هذا النموذج يقوم على فرضية التالية : [1]

- ✓ عدم وجود ازدواج خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ونقصد بالازدواج الخطي وجود علاقة ارتباط قوية و معنوبة بين اثنين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية.

ويتم التأكد من ذلك بإحدى الطرقتين

الطريقة الأولى : فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بحيث يمكن الحكم على ازدواج الخطي بين المتغيرات في حالة أن يتراوح معاملات الارتباط بين -0,7- 0,7+.

الطريقة الثانية : من خلال الاعتماد على معامل تضخم التباين VIF لكل متغير من المتغيرات، بحيث إذا كان قيمته تقترب من 1فان ذلك بعني عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

و إذا كان أكبر من 5 فيعني ذلك وجود ازدواج خطي.

- ✓ القدرة التفسيرية للنموذج و يقصد بها مدى قدرة المتغيرات المستقلة في النموذج على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع[2]

[1]- سعيد زغلول بشير، دليلك إلى برنامج الإحصائي SPSS، العدد العاشر المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، العراق ،2003 ص 149.

[2]- أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي لمتغيرات المتعدد باستخدام برنامج SPSS، بدون طبعة، ص 145-146

- لتطبيق طريقة الانحدار المتدرج المتعدد سوف نعتمد على المتغيرات محاسبية و غير محاسبية بهدف بناء نموذج للتمييز بين المؤسسات و بهدف التنبؤ، أما المتغير التابع سوف يرمز له 1أو 0.

و هذه الطريقة تطبق بأحد الطرقتين لاختيار أفضل نموذج انحدار [1]:

1- طريقة الانحدار المتدرج الخلفي Méthode Backward : يتم إدخال جميع المتغيرات بداية النموذج وبعدها يتم استبعاد المتغيرات الغير المؤثرة واحدة بعد أخرى بخطوات متسلسلة.

طريقة الانحدار المتدرج الأمامي Méthode Forward : و فيها يتم إدخال المتغيرات واحد بعد آخر و لا يتم استبعاد المتغيرات التي تصبح غير مؤثرة.

- لتطبيق طريقة الانحدار المتدرج المتعدد سوف نعتمد على المتغيرات محاسبية و غير محاسبية بهدف بناء نموذج للتمييز بين المؤسسات و بهدف التنبؤ، المتغير التابع سوف يرمز له 1أو 0.

- **اختيار المتغيرات المكونة لدالة النموذج**

بالاعتماد على طريقة الانحدار المتدرج الأمامي بغرض بناء نموذج المقترح، تم إدخال جميع المتغيرات التي تحقق هذا الغرض.

جدول رقم 3-4 : الإحصائيات المتعلقة بالنموذج الانحدار المتدرج

طريقة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R-deux	Adjusted R Square	الانحراف المعياري
1	0.746(a)	0.556	0.493	0.37539
2	0.941(a)	0.886	0.848	0.20517

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS. 16

[1]- سعيد زغلول بشير مرجع سبق ذكره ص 166.

الجدول رقم 3-5: يوضح الإحصائيات الأكثر المعنوية

النموذج		المعاملات الغير المعيارية		معاملات المعيارية			الاحصائية	
		B	معاملات. الخطأ	Beta	t	الدلالة	Tolerance	معامل التضخم
1	الحد الثابت	0.003	0.095		,018	,986		
	R_{18}	0.046	0.016	0.0746	2,961	,021	1,000	1,000
2	الحد الثابت	-0.021	0.016		-,199	,849		
	R_{18}	0.096	0.015	1.547	6,550	,001	0.339	2,946
	R_3	– 0.383	0.092	-0.986	-4,175	,006	0.339	2,946

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS. 16

من خلال الجدولين أعلاه تبين :

كان R_{18} أول المتغيرات الداخلة في النموذج لأن له أكبر معامل ارتباط و الذي قدر ب47.6 % ومعامل تحديد 55.6% وهذا معناه أن المتغير المستقل يفسر 55.6 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Z و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

و في الخطوة الثانية يتم إدخال المتغير الذي له أعلى معامل ارتباط مع ثبات المتغير R_{18} هو المتغير R_3 و منه أصبح النموذج متكون من متغيرين و أصبح معامل تحديد يساوي 88.6 % و بالتالي يمكن القول أن المتغيرين المستقلين تفسران 88.6 % من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع كما أن معامل الارتباط بلغ 94.1 % و الذي يعبر عن علاقة طردية و قوية بين المتغير التابع و المتغيرين المستقلين.
و بالتالي أفضل متغيرين لبناء نموذج الانحدار هما :

1- R_{18} و تمثل عمر المؤسسة؛
2- R_3 و يمثل رقم الأعمال على المخزون.

- فمنطقيا و مع التفسير الاقتصادي كلما زاد عمر المؤسسة زادت ثقة البنك بالعميل؛
- و كلما زادت عدد دورات المخزون دليل على تماشي مخزون المؤسسة مما يؤدي الى زيادة رقم أعمالها وهذا يزيد من ثقة البنك بالعميل.

يوضح الجدول التالي معاملات β (بيتا) المعيارية لدالة النموذج التي تفيد تحقيق هدف التنبؤ.

الجدول رقم 3-6 : معاملات β الغير المعيارية

	الدالة
R_{18}	0.096
R_3	– 0.383
الثابت	-0.021

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS. 16

يمكن صياغة دالة النموذج كما يلي:

$$Z = 0.096\ R_{18} - 0.383R_3 - 0.021$$

- **تشخيص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية)**

كما ذكرنا سبقا يتم ذلك بطرقتين إما بالاعتماد على المصفوفة أو معامل التضخم و نحن سوف نستعمل طريقة الثانية.

وتبدأ تشخيص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بحساب معامل التسامح لكل متغيرة من المتغيرات و يساوي هذا المعامل

$$\text{Tolérance} = 1 - R^2_{XI/AUTRES}$$

حيث : $R^2_{XI/AUTRES}$ يمثل مربع معامل الارتباط المتعدد بين المتغير المستقل i و بقية المتغيرات المستقلة الأخرى تم يستخرج معامل التباين VIF وفق العلاقة التالية :

$$VIF = 1 / \text{Tolérance}$$

من خلال الجدول رقم 3-13 نلاحظ أن جميع قيم معامل التضخم أقل من 5 و هي على التوالي 2.946 -2.946 بالتالي لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستق

المبحث الثالث : تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

بناء على ما تم التطرق له في الجانب النظري و التطبيقي بالاعتماد على الاستقصاء و طريقة الانحدار المتدرج تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي سوف نتطرق لها في هذا المبحث إلى تحليل النتائج في المطلب الأول وفي المطلب الثاني سنقوم بإثبات صحة الفرضيات.

المطلب الأول : تحليل النتائج

من النتائج المتوصل إليها النتائج النظرية بالاستعانة بمجموعة أسئلة موجهة إلى موظفي البنك الوطني الجزائري قصد جمع معلومات وللوصول إلى الهدف المطلوب حول مدى اعتمادهم على التحليل المالي و أدواته في عملية اتخاذ القرار نتائج تطبيقية لبناء نموذج بالاعتماد على طريقة الانحدار المتدرج تم التوصل إلى :

بناءا على مجموعة الأسئلة الموجهة لموظفي مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة و وكالاتها بورقلة و تقرت و ذلك بهدف معرفة مدى اعتمادهم على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية و ما هي الأسباب المؤدية لتعثر القروض تم التوصل إلى أن :

أولا- النتائج المتوصل إليها من الاستمارة :

1- معظم موظفي البنك متحصلي على شهادات جامعية و لديهم خبرة تفوق خمس سنوات؛
2- عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي يتراوح بين 2-3 ؛
3- درجة التفويض محدود بالنسبة للمحلل الائتماني؛
4- غالبية الموظفين تلقوا دورات تدريبية في التحليل المالي؛
5- المعلومات المالية التي يطلبونها لثلاث سنوات و تكون مدققة من طرف مدقق الحسابات؛
6- محللي الائتمان يعتمدون على التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار الائتماني بشكل واسع؛
7- سياسة البنك الوطني الجزائري تشجع على إجراء التحليل المالي و تسعى إلى تطوير قدراتهم في تحسين أداءهم بالتحليل المالي؛
8- البنك الوطني الجزائري لا يطبق نماذج إحصائية للتنبؤ بالتعثر القروض المصرفية؛
9- النسب المالية التي يعتمدونها عند إجراء التحليل المالي هي نسب الربحية و نسب السيولة و نسب النشاط و نسب الهيكلية؛
10- نسبة استعادة الائتمان من المؤسسات الطالبة للائتمان في الوقت المحدد هي 10 % و نسبة استعادة الائتمان مع التأخير 80% و نسبة 10 % من مؤسسات التي لا تعيد الائتمان؛
11- البنك الوطني الجزائري يجد أن من أسباب تعثر القروض المصرفية عدم الخبرة العميل في تسيير مشاريعهم ونيته في عدم السداد؛
12- الإجراءات المتخذة من طرف البنك في حالة وقوع تعثر أولا الطريقة الودية، ثانيا الطريقة القانونية، ثالثا تطبيق القانون بالحجز و البيع الرهونات؛

ثانيا- نتائج تطبيق طريقة الانحدار المتدرج

بناءا على الطريقة الانحدار المتدرج المطبقة على البنك الوطني الجزائري تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- النموذج المتحصل عليه من طريقة الانحدار المتدرج للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية يتكون من متغيرين من بين 22 متغير عبر خطوتين و هما على التوالي :

R_{18} عمر المؤسسة.

R_3 رقم الأعمال على المخزون.

2- النموذج المتحصل عيه يتميز بدرجة عالية من الجودة و نستطيع الحكم على صلاحيته من معامل التضخم و الذي من خلاله يتبين لنا عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة و معامل التحديد و الذي كلما اقترب من 100 % دل على جودة التوفيق العالية و قيمتهما على التوالي 55.6% و 88.6 % .

المطلب الثاني اختبار الفرضيات

بناءا إلى النتائج المتوصل لها تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات و توصلنا إلى :

الفرضية الأولى و المتعلقة باعتماد البنك الوطني الجزائري على النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني ولا يعتمد عليها للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية فهي صحيحة بناءا على أجوبة موظفي ومحللي الائتمان قي اهتمام البنك وبشكل واسع على التحليل بالنسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني وتطوير قدراتهم في ذلك ولا يقوم بمحاولة تطبيق نماذج إحصائية للتنبؤ بالتعثر القروض المصرفية.

الفرضية الثانية و المتعلقة بأن المقترض هو السبب الرئيسي في حدوث التعثر القروض المصرفية فهي تحققت جزئيا لأن عدم خبرة العميل وسوء النية في السداد تجعله السبب الرئيسي لحدوث التعثر و كذا عدم المتابعة الجيدة للمكلف بالدراسات في البنك أي كلا الطرفين السبب لحدوث التعثر المصرفي؛

الفرضية الثالثة و المتعلقة من الممكن تطبيق نماذج إحصائية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية فقد حققت وذلك لأن المتغيرين المستخلصين و هما عمر المؤسسة و نسبة دوران المخزون من تطبيق طريقة الانحدار المتدرج لهما القدرة على التنبؤ بتعثر القروض المصرفية و بدرجة عالية من الجودة.

خاتمــة

حولنا في هذا الدراسة التعرف على مدى اعتماد المؤسسات المصرفية على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية من خلال الاعتماد على أحد أدوات التحليل المالي وهي التحليل بالنسب المالية، حيث تم معالجة إشكالية البحث بثلاث فصول بالاعتماد على المنهج و الأدوات المذكورة في المقدمة حيث سنحاول التطرق و إدراج أهم النتائج و توصيات و أفاق مستقبلية.

أولا – النتائج المتوصل إليها :

1- البنك الوطني الجزائري يعتمد و بشكل كبير على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني؛
2- لا يطبق البنك الوطني الجزائري نماذج التنبؤ بالتعثر مع العلم أن هناك بنوك أخرى جزائرية لجأت إلى محاولة تطبيق مثل هذه النماذج؛
3- من أسباب التعثر القروض المصرفية إلى غياب الخبرة لدى الزبائن و إلى عدم المتابعة الجيدة للقروض الممنوحة من طرف البنك؛
4- قبول النموذج الإحصائي عليه و الحكم على صلاحيته لأنه من خلال اختبار فرضياته وهي لا يعاني من مشكلة وجود ازدواج خطي و من خلال معامل التضخم و معامل التحديد الذي يشير إلى جودة التوفيق.
5- إن النموذج المتحصل عليه يمكنه التنبؤ بوضعية المؤسسة و بالتالي الحد من التعثر القروض المصرفية.

ثانيا– التوصيــات :

1- ضرورة اهتمام البنك الوطني الجزائري بالتحليل المالي في عملية اتخاذا لقرار الائتماني لمالي ؛
2- من العوامل المحفزة لمحللي الائتمان على الاعتماد على التحليل المالي زيادة درجة التفويض في اتخاذ القرار الائتماني على البنوك الأخذ بالاعتبار ذلك؛
3- على المؤسسات المصرفية تطبيق بنماذج التنبؤ بتعثر القروض للتقليل من المخاطر الائتمانية؛
4- تطوير العمل في تحليل المالي و ذلك من خلال استعمال الأدوات الحديثة من خلال الطرق الإحصائية و الرياضية في بنا نموذج يسمح في تنبؤ بوقوع الخطر؛

ثالثا – آفاق البحث :

خاتمــة

حاولنا من خلال بحثنا هذا الإجابة على بعض التساؤلات و منه على مدى اعتماد المؤسسات المصرفية على التحليل المالي للتنبؤ و الحد من وقوع في تعثر القروض المصرفية كان ذلك من خلال بناء نموذج إحصائي متكون من نسب المالية المعمول بها في البنك الوطني الجزائري مكان الدراسة فقد تبين عمر المؤسسة هو الذي من خلاله يمكن النظر في جانب منح القرار الائتماني فيمكن تصور دراسة أخرى و ذلك من خلال إضافة نسب مالية أخرى و تنويع في المؤسسات عينة الدراسة خدماتية و صناعية و تجارية فمجال يبقى مفتوح وذلك لدراسات أخرى و ذلك من خلال

- استخدام النماذج الإحصائية على مستوى الفروع (الوكالات) و المديرية الجهوية و الإدارة المركزية؛
- تنوع استخدام نماذج احصائية بطرق أخرى.

قائمة المراجع

أولا– مراجع بالغة العربية

الكتب :

1. أحمد خصاونة، **المصارف الإسلامية**،ط1،عالم الكتب الحديث- عمان،2008.
2. أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، ط 1, دار الوائل للنشر و التوزيع-عمان 2010.
3. حسين بالعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية**، بدون طبعة، مؤسسة الثقافة الجامعية، .2009
4. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل المالي**، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
5. – زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط 2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003.
6. طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
7. عبد الحليم كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، ط2، دار الصفاء للنشر و التوزيع-عمان،2006.
8. عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، 2009.
9. عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، **الإدارة المالية**،ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
10. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، ط1، دار وائل للنشر للطباعة-عمان،1999.
11. عدنان النعيمي، أسامة عزمي سلام و آخرون، **الإدارة المالية**، ط 2،2008.
12. علي عباس، الإدارة المالية، ط1، إثراء للنشر و التوزيع-عمان، 2008.
13. فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
14. محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة**، طبعة الأولى، ايتراك للنشر و التوزيع، 1998.
15. محمد عقل مفلح، **الإدارة المالية و التحليل المالي**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2009.
16. محمد علي العامري، **الإدارة المالية**، ط 1، دار المناهج للنشر و التوزيع- عمان، 2008.
17. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر**، ط5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.
18. منير شاكر محمد، وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، ط3، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
19. هشام جبر، **إدارة المصارف**، طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2008.
20. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، ط1، إثراء للنشر و التوزيع-عمان، 2009 .

مذكرات

21. ايمان انجرو، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقراض–المصرف السوري نموذجا**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة تشرين–سوريا،2007 .

22. خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل في ترشيد القرار الائتماني–دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2005.

23. عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية – نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية–** ، رسالة الدكتوراء (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008.

24. عبلة مخرمش، **تقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات باستخدام السلاسل الزمنية (نموذج بوكس و جنكيز) دراسة حالة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ورقلة، 2006.

25. عمار أكرم عمر طويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر– دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية بقطاع غزة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

26. رامي هاشم الشنباري، **التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني في مصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة العالم الامريكية، 2006.

27. علي عبد الله أحمد شاهين، جهاد حمدي مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية**، 2010.

28. فاطمة بن شنة، **ادارة الائتمان و دورها في الحد من القروض المتعثرة–دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**،مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2008.

29. ميرفت أبو كمال، الإدارة **الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الإسلامية غزة، 2007.

مجلات ودوريات

30. الشريف الريحان، **التعثر المالي المراحل– الأسباب و الطرق و إجراءات المعالجة**، مجلة العلوم الانسانية العدد 29، 2006، جامعة باجي مختار عنابة.

31. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة الباحث العدد السادس،2006، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

ملتقيات

32. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، أبو ظبي مارس 2006.
33. بوعشة مبارك، **إدارة مخاطر البنكية (مع الإشارة الخاصة للجزائر)** ، مداخلة بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي– الجزائر.
34. رحيم حسين، سليم حمود، **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد و اتخاذ فرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**، ملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 23-24 نوفمبر 2008.
35. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، ملتقى المنظومة و التحولات الاقتصادية– واقع وتحديات،2006، جامعة شلف الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.
36. سليمان ناصر، **مداخلة بعنوان اتفاقيات بازل و تطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مداخلة في ملتقى جامعة الأمير قسنطينة، 19- 2009.
37. شريف مصباح أبو كرش، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، مؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار و التمويل في فلسطين بين أفاق التنمية و التحديات المعاصرة، جامعة الخليل، فلسطين، 8- 9 ماي 2005،ص 16.
38. عبد العزيز طيبة، مريمي محمد، **بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، ملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11-12 مارس 2008.
39. علي عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف**، مؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار و التمويل في فلسطين،جامعة الإسلامية– غزة، 8-9 ماي 2005.
40. مفتاح صالح، فريدة معارفي، **المخاطر الائتمانية تحليلها– قياسها–إدارتها و الحد منها**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع "إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة–الأردن 16-18 أفريل 2007.
41. منصور منال، **إدارة المخاطر الائتمانية و وظيفة المصارف المركزية، القطرية و الاقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية**، أيام 20-21 أكتوبر 2009 ، جامعة سطيف
42. ميشال سويدان، **مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية**، المؤتمر الثاني للعلوم المالي و المحاسبية، جامعة أريد، الأردن28-29 أفريل 2010.

مواقع الانترنت

43. http://www.alaswaq.net/views
44. http://www.alaswaq.net/views
45. http://www.assafir.com.
46. http://digital.ahram.org.eg.

47. http://www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc.
48. http://www.iifef.com/node.
49. http://www.marefa.org/index.php.
50. http://www.ksau.info/vb/showthread.php
51. http:// www.bna.dz.presentation.htm.
52. www.abankingcenter.com/en/doc books/basel/part.risk managment.pdf.
53. www.bankingcenter.com/en/doc/books/basel2.pd

ثانيا- مراجع بالأجنبية

54. Lucbeeret rollqnde، **pratique de l'analyse financière**، sans édition، Dunod، Paris، 2009.
55.Christian zambatto، **corinne zambotto Gestion financier**، 8 edition، dunop، Paris، 2009.

الملحق رقم02 : الإحصائيات المتعلقة بالنموذج الانحدار المتدرج

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.746[a]	0.556	0.493	0.37539
2	0.941[b]	0.886	0.848	0.20517

a. Predictors: (Constant), R18

b. Predictors: (Constant), R18, R3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	0.003	0.195		0.018	0.986
	R18	0.046	0.016	0.746	2.961	0.021
2	(Constant)	-.021-	0.106		-.199-	0.849
	R18	0.096	0.015	1.547	6.550	0.001
	R3	-0.383-	0.092	-.986-	-4.175-	0.006

a. Dependent Variable: Z

الملحق رقم 01 : الاستمارة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و علوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية

استقصاء

هذا الاستقصاء يأتي في إطار التحضير لمذكرة الماستر تخصص بنوك و مالية و الذي يهدف إلى معرفة دور أدوات التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض المصرفية. و باعتباركم أهل الاختصاص و الخبرة و المعنيون بموضوع الدراسة لذا توجهنا إليكم للإجابة على أسئلة هذه الاستمارة بعناية و موضوعية و دقة حرصا على تقديم معلومات دقيقة و التي ستوصلنا إن شاء الله إلى نتائج فضل إلى موضوع الدراسة.

علما البيانات الواردة في الاستقصاء هي لإغراض البحث فقط.

شاكرين لكم تعاونكم

أخي الفاضل : اجب على الأسئلة بوضع علامة (×) في المكان المناسب

أولا : معلومات شخصية

1- أشخاص المعنيون : المدير ☐ نائب المدير ☐ موظف ☐

2- درجة العلمية : .....

3- مدة الخبرة : .....

4- عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي : .....

ثانيا : أسئلة متعلقة بالمحلل الائتماني و التحليل المالي

I.

5- درجة التفويض الممنوحة لك : مطلقة ☐ محدودة ☐

6- هل تلقيت دورات في التحليل المالي : نعم ☐ لا ☐

7- اعتمادك على المعلومات المالية في اتخاذ القرار الائتماني : درجة عالية جدا ☐ درجة عالية ☐

درجة متوسطة ☐ لا إجابة ☐

8- المعلومات المالية التي تطلبونها : لسنة حالية ☐ لسنة ماضية ☐ لسنتين سابقتين ☐

ثلاث سنوات ☐ أكثر من ثلاث سنوات ☐

9- القوائم المالية التي تطلبونها : .....

.....

10- هل تشترط ان تكون مدققة من طرف مدقق الحسابات : نعم ☐ لا ☐

	نعم	لا
11- هل ترى أن سياسة البنك تشجع على إجراء التحليل المالي		
12- هل يعتمد البنك على التحليل بالنسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني		
13- يقوم البنك بتطبيق نماذج للتنبؤ بالتعثر		
14- تعتمد إدارة البنك على النسب المالية في قياس و تقييم ربحية و سيولة المؤسسة		

15- ما هي النسب المالية التي تتبعونها عند إجراء التحليل المالي : الربحية السيولة النشاط الهيكلية

إذا تستخدمون نسب أخرى الرجاء تحديدها :.....

.....

ثالثا : أسئلة متعلقة بالتعثر القروض المصرفية

16- نسبة استعادة الائتمان من المؤسسات طالبة للائتمان لدى مصرفكم

استعادة الائتمان في الوقت المتفق عليه ..... %

استعادة الائتمان مع التأخير في السداد ..... %

لا تعيد الائتمان ..... %

17- ما هي أسباب التعثر القروض المصرفية حسب رأيك :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

18- عند وقوع التعثر ما هي الإجراءات المتخذة :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

و شكرا على حسن تعاونكم

الطالبة : سعاد بن طرية